

مَنهجُ الإمامِ البُخاريِّ في الجمعِ والتّفريقِ

مُقدّمًا بدراسةِ رواياتِ (التّاريخ الكبير) وبيانِ آخرِ إخراجاتِه

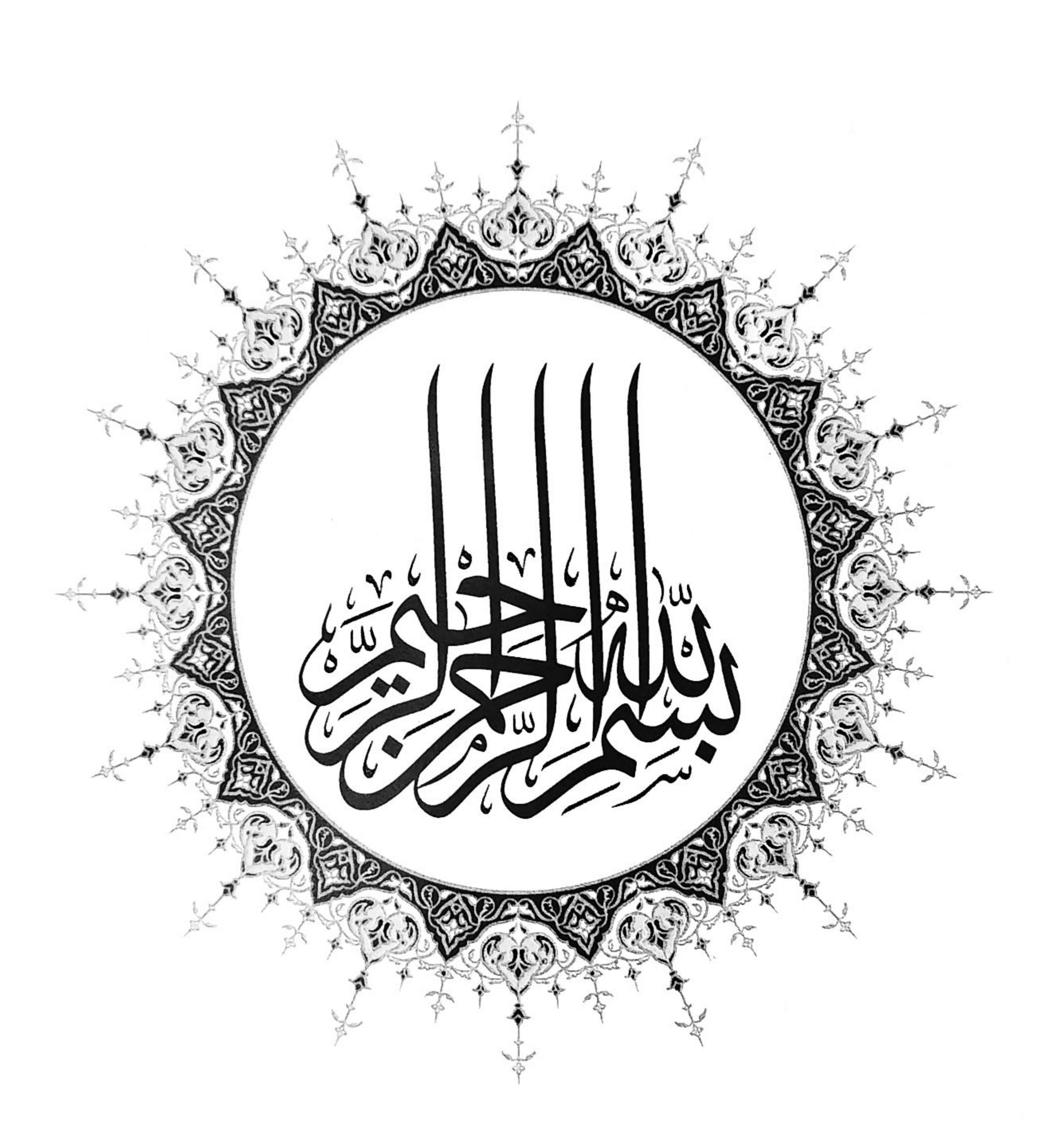
(ومُناقشة ترجيح المُعلّمي في ذلك)

بقلم

أ.د. الشريف حاتم بن عارف العوني


دار الذخائر


المكتبة العمرية


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ إمام الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ أزواجه أمهات المؤمنين، وعلىٰ ذريته إلىٰ يوم الدين.

أما بعد...

ففي هذا المقال المختصر سوف أتحدث عن كتاب جليل، بل من أجل كتب التراجم، وهو «التاريخ الكبير» للإمام البخاري، والذي هو أول كتاب في تراجم الرواة مرتَّبًا علىٰ حروف المعجم.

ولن يكون حديثي عن كل جوانب هذا الكتاب الذي لا تكاد تُحصىٰ فوائده، ولا تزال تُستكشفُ أسرارُه وتُحلّ ألغازُه. وإنما سأقتصر في حديثي عن أمرين أثارهما الشيخ المحقق المدقق عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ) خلال تحقيقاته:

١- ما يتعلق بمنهج البخاري في الجمع والتفريق، وأعني بها: متىٰ يمكن أن نعدّ البخاري قد جعل الراوي راويين، ومتىٰ جعله راويًا واحدًا.

٢- وبيان آخر نسخةٍ من «التاريخ الكبير» رُويت عن الإمام البخاري، لتكون هذه النسخة هي المرجَّحة عند التنازع والاختلاف في النقل عن البخاري.

والمسألة الثانية مبنيةٌ علىٰ ما هو معلومٌ من حال كتب التراث، من جهة تَعدُّد إبرازاته وإخراجاته في كثيرٍ من الأحيان. إذ إن من ظواهر كتب التراث تعدد روايات بعضها عن مؤلِّفها نفسه، فهي اختلافات صادرة من المؤلف لا من الرواة عنه ولا من النُّساخ. فكانت تلك الروايات بمثابة تعدد الطبعات في عصرنا؛ إذ إن كثيرًا من المؤلفين يعودون إلىٰ كتبهم بالتحسين والتصحيح والزيادة، ثم يحدثون بالنسخة المصححة، بما فيها من اختلافات عن النسخة الأولىٰ. وقد يتكرر هذا الأمر مرة ثالثة، ورابعة، وربما مرات كثيرة، كما حصل مع «الموطأ» للإمام مالك.

وهذه الإخراجات (والإبرازات) المتعدّدة من المهم أن تُدرس، وأن يُعرف المتقدم منها من

المتأخر، وأن تُدرس أسبابها، فلا يلزم أن يكون الاختلاف من باب التصحيح واختلاف الاجتهاد، بل قد يكون من باب الاختصار فقط، أو من باب تغيير منهج الكتاب، أو من باب التحسين الذي لا يتضمن تَغيُّرَ اجتهادٍ ولا تخطيئًا لما سبق من المؤلف لنفسه.

وحتىٰ الآن أجد أن غالب مشاهير المحققين لكتب التراث -فضلا عمن دونهم- مقصّرين في منهج تحقيقهم للكتب التي وصلتنا بعدة روايات، فلا يحسنون التعامل معها والاستفادة منها، حتىٰ ربما تعاملوا معها وكأنها نسخٌ مختلفةُ الناسخين، وهي ليست كذلك، ولا يدرسونها ليبينوا سبب الاختلاف، إلىٰ غير ذلك من وجوه التقصير.

***** وقد جاء هذا المقال في مبحثين ومطالب:**

- **المبحث الأول**: روايات «التاريخ الكبير» عن الإمام البخاري.
  - **المطلب الأول**: أهم روايات «التاريخ الكبير».
  - **المطلب الثاني**: بيان آخر روايات «التاريخ الكبير» أَخْذًا عن الإمام البخاري.

- **المبحث الثاني**: منهج «التاريخ الكبير» للبخاري في الجمع والتفريق.
  - **المطلب الأول**: تقرير الشيخ المعلمي حول منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق.
  - **المطلب الثاني**: مناقشة التقرير.

- **الخاتمة**: وتتضمن خلاصة النتائج.

والله أسأل أن ينفع بهذه الورقات

وكتبه

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني





المَبْحَثُ الأَوَّلُ

روايات «التاريخ الكبير» عن الإمام البخاري

المطلب الأول

أهم روايات «التاريخ الكبير»

المطلب الثاني

بيان آخر روايات «التاريخ الكبير» أَخْذًا عن الإمام البخاري



المطلب الأول

أهم روايات التاريخ الكبير

*** إن من أهم روايات «التاريخ الكبير» للإمام البخاري الروايات التالية:**

١- ***رواية ابن سهل المقرئ:*** وعليها طُبع عامة «التاريخ الكبير».

وابن سهل: هو أبو الحسن محمد بن سهل بن عبد الله، وقيل في اسم جده: كُردي[١]، المقرئ، البصري ثم الفسوي (نزيل فسا).

قال عنه أبو الوليد الباجي: «مجهول»، فتعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان بقوله: «كذا قال، وقد عرفه غيره، وهو موثَّق»[٢].

وقد ترجم له ابن الجزري في «طبقات القراء»، فقال: «محمد بن سهل بن عبد الله أبو الحسن البصري: نزل خراسان، وكان يقرئ بها.

قال الداني: "مقرئٌ متصدِّرٌ، سمع محمد بن إسماعيل البخاري". لا أدري على من قرأ، ولا من قرأ عليه»[٣].

٢- ***رواية ابن فارس:*** وبعض نسخ «التاريخ الكبير» المطبوع من روايته، وبعضها قوبلت عليها.

وابن فارس: هو أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدَّلَّال النيسابوري (ت:

---

(١) كذا في ترجمته في «لسان الميزان» (٧/ ١٨٧) رقم (٦٨٨٩)، وكذا سُمي في إسناد عنوان كتاب البخاري «التاريخ الكبير»: محمد بن سهل بن كردي (١/ ٢). لكنه سُمي في أثناء الكتاب: محمد بن سهل بن عبد الله (١/ ٧٦، ١٤٤، ٢٠٨) (٣/ ٢٤١- ٢٤٢)، وكذلك ورد على لوحة إحدى النسخ الخطية: رواية محمد بن سهل بن عبد الله (١/ ٤٦٣) (٢/ ٣٩٩).

(٢) «لسان الميزان» ((٧/ ١٨٧) رقم (٦٨٨٩).

(٣) «غاية النهاية» لابن الجزري (٢/ ١٥١) رقم (٣٠٥٣).

٣١٢هـ). ترجم له الخليلي في الإرشاد، وذكر أن الحاكم النيسابوري روىٰ من طريقه تاريخ البخاري[1]، وقد روىٰ له الحاكمُ من «التاريخ الكبير» في «المستدرك»[2] وغيره، وصحَّح له فيه[3]، كما أنه من شيوخ ابن حبان في «صحيحه»[4].

وترجم له السمعاني في «الأنساب»، فقال: «كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة، فذهبت، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد علىٰ التجارة سنين، وقد كان أنفق علىٰ العلم الأموال الكثيرة، سمع بخراسان محمد بن رافع ومحمد بن علىٰ بن الحسن بن شقيق والحسين بن عيسىٰ البسطامي، وكان التمس من محمد بن إسماعيل البخاري نزول داره، فنزل عنده مدة، وقرأ عليه كتاب التاريخ، من أوله إلىٰ باب فضيل، وسمع بالعراق أبا سعيد الأشج وعمر بن شبّة وغيرهم، روىٰ عنه أبو بكر بن علي الحافظ فمن بعده من شيوخنا، ومات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة بنيسابور، وسئل أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ عن محمد بن سليمان بن فارس، فقال: ما أنكرنا عليه إلا لسانه، فإنه كان فحّاشًا»[5].

ولما ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام»، قال: «وعنده نزل أبو عبد الله البخاري لما قدم نيسابور، فقرأ عليه من أول تاريخه إلىٰ ترجمة فضيل»[6].

وقد بيّن الخطيبُ البغدادي أن ما لم يسمعه ابنُ فارس من «التاريخ الكبير» للبخاري منه، فقد أجازه به البخاري، فقد قال في «الكفاية»: «قد كان أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري سمع من محمد بن إسماعيل البخاري كتاب «التاريخ الكبير»، غير أجزاءٍ يسيرةٍ من آخره، فإنه لم يسمعها، وأجازها البخاري له، ثم روىٰ ابن فارس الكتاب، وسمعه منه أبو

---

(١) «الإرشاد» للخليلي -منتخبه- (٣/ ٨٥٨- ٨٥٩).

(٢) «المستدرك» رقم (٥٣١٨، ٥٣٦٩، ٦١٢١، ٦١٣٧، ٦١٥٦، ٦٥٥٩).

(٣) «المستدرك» رقم (١٣٣٤).

(٤) انظر: «زوائد رجال صحيح ابن حبان» للدكتور يحيىٰ الشهري (٤/ ٢١٦٧- ٢١٧١) رقم (٥٥٨).

(٥) «الأنساب» للسمعاني -مادة: الدَّلّال- (٥/ ٣٨٦).

(٦) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٢٥٥).

الحسن علي بن إبراهيم المستملي المعروف بالنجاد[١]، سوى ذلك القدر الذي لم يسمعه ابن فارس من البخاري، فإن المستملي أخذه عن ابن فارس إجازة أيضا. ثم روى المستملي ببغداد جميع الكتاب، وسمعه منه كافة أهل العلم من أصحاب الحديث، وكتبه عنه أبو الحسن الدارقطني وغيره بكماله، وقرئ عليه ما في آخره إجازة عن ابن فارس عن إجازة البخاري له ذلك»[٢].

٣- ***رواية عبد الرحمن بن الفضل الفارسي الفسوي:*** وهي إحدى طرق العقيلي بـ«التاريخ الكبير» عن البخاري[٣]، وكذلك الخطيب[٤]، وهو أحد طرق ثلاثة روى بها ابن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ) «تاريخ البخاري».

وقد نسبه ابن خير في إسناده للكتاب، فجاء اسمه عنده أَوْفَىٰ تسمية: «أبو محمد عبد الرحمن ابن الفضل بن عبد الله بن محمد الفسوي»[٥].

---

(١) هو علي بن إبراهيم بن عيسىٰ النجاد أبو الحسن المستملي (ت: ٣٥٣هـ)، وهو ثقة، كما تجده في «تاريخ بغداد» للخطيب رقم (٦١٢٧).

(٢) «الكفاية» للخطيب -تحقيق/ الفحل- (٢/ ١٣١- ١٣٢).

(٣) صرح العقيلي بذلك في عدد من المواضع:

١- قال في ترجمة بشر بن نُمير، بعد أن نقل كلاما للبخاري من «الضعفاء» له: «وقال في الكتاب الكبير: "بشر بن نمير: مضطرب الحديث، تركه عليٌّ"، فيما أنبأ عنه عبد الرحمن بن الفضل عنه»، «الضعفاء» (١/ ٣٩٤).

٢- وقال في ترجمة الحجاج بن نُصير: «حدثني آدم بن موسىٰ قال: سمعت البخاري قال: "الحجاج بن نصير أبو محمد الفساطيطي البصري عن شعبة: سكتوا عنه". حدثنا عبد الرحمن بن الفضل في الكتاب الكبير عن البخاري قال: "يتكلمون فيه"»، الضعفاء (٢/ ١١١).

٣- وقال في ترجمة النضر بن كثير السعدي: «وقال لنا عبد الرحمن بن الفضل، عن البخاري في الكتاب الكبير: "النضر بن كثير السعدي: فيه نظر"». (٦/ ١٧٧).

(٤) «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٠٢، ١٢٥، ١٦٦، ١٧٥)، وسماه في الموضع الثاني: أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله الفسوي.

(٥) «فهرسة ابن خير» (٢٦٥-٢٥٧) رقم (٣٤١).

ويبدو أنه كان قد حدَّثَ بـ«التاريخ الكبير» عن البخاري في مكة، فالعقيلي مكي، كما أن راويه عند ابن خير الإشبيلي: مكيٌّ أيضا. ويؤكد ذلك ما جاء في «معجم شيوخ أبي بكر بن المقرئ» (ت: ٣٨١هـ)[١]، حيث قال: «حدثنا عبد الرحمن بن الفضل القصري، في مسجد الحرام، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري..»[٢].

وقد وقف مُغُلْطاي (ت: ٧٦٢هـ) علىٰ نسخةٍ أصيلة من هذه الرواية، وذكر أنها كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي بمكة، سنة (٢٩٣هـ). لكنه ذكر أنها كتاب «التاريخ الأوسط» للبخاري، وليست «الكبير»[٣]. ولا يمكن أن يشتبه الكتابان ببعضهما؛ لأن «الكبير» مرتب علىٰ حروف المعجم، وأما «الأوسط» فعلىٰ تاريخ السنين. فيبدو إذن أن هذا الراوي كان قد روىٰ الكتابين عن البخاري؛ لأن العقيلي والخطيب وابن خير صرحوا أنه يروي الكبير، وفي نقل الخطيب عنه ما يدل علىٰ أنه ينقل عن كتابٍ مرتب علىٰ الحروف، مما يؤكد أنه «الكبير».

٤- ***رواية الفضل بن العباس الصائغ:*** وهي الرواية التي كانت عند ابن أبي حاتم الرازي عندما صنف «الجرح والتعديل»، وعندما صنف كتابه الآخر الذي استدرك علىٰ البخاري أخطاء، وسماه «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ».

وهو الفضل بن العباس الصائغ الرازي، المعروف بفضلك (ت: ٢٧٠هـ) وهو أحد الحفاظ الثقات[٤].

---

(١) لا يُستغرب أن يروي أبو بكر ابن المقرئ عنه، لأن المقرئ عالي السند، وُلد سنة (٢٨٥هـ)، وبدأ بالسماع منذ سنة (٣٠٠هـ)، ومن شيوخه عددٌ من الآخذين عن البخاري، كالدولابي وغيره.

(٢) «معجم ابن المقرئ» رقم (١٠٤٥)، ومثله في ترتيبه المسمىٰ: «المنحة الإلهية في ترتيب معجم ابن المقرئ علىٰ الأبواب الفقهية» للدكتور صبري بن محمد عبد المجيد (٢/ ٧٦٧) رقم (٥٥٨).

(٣) ونص كلامه بعد أن ذكر أنها من «التاريخ الأوسط»: «وهي نسخة كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي بمكة سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وقرئت عليه عن البخاري»، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٢١٩)، وانظر أيضا (٤/ ٢٦٥) (٥/ ٣٦١).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٦٣٠).

وقد تحدث الشيخ المعلمي عن روايته للتاريخ الكبير للبخاري، ورجح أنها من أوائل إخراجات البخاري للتاريخ، بناء علىٰ أن أكثر ما خُطئ فيه البخاري عند ابن أبي حاتم، قد وُجد علىٰ الصواب في رواية ابن سهل وفي رواية ابن فارس[1]. والحقيقة أنه لولا نقل ابن أبي حاتم من هذه الرواية، لما عرفنا عنها كثيرَ شيءٍ؛ لأن الإسناد بها لم يتصل عند العلماء.

ويقال: إن هناك راويًا خامسًا للتاريخ الكبير عن البخاري، هو أبو العباس محمد بن إسحاق ابن إبراهيم بن مهران الثقفي السرّاج (ت: ٣١٣هـ)[2]، ولكن لم أجد دليلا يكفي لإثبات ذلك، ذلك أن أبا العباس السراج هو نفسه له تاريخ للرواة، وهو من تلامذة البخاري، فلا يلزم أن يكون ما نُقل عنه عن البخاري مأخوذًا من «التاريخ الكبير» خاصة، فقد يكون مما أخذه عن بعض مصنفات البخاري التي لم تصل إلينا، بل قد يكون مما أخذه عنه رواية شفهية، خاصة مع وجود العديد من نقوله عنه ليست موجودةً في «التاريخ الكبير».

---

(١) انظر: كلام الخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٧- ٨)، و«مقدمة تحقيق المعلمي لبيان خطأ البخاري» لابن أبي حاتم (ح - ز)، و«مقدمة المعلمي لتحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١١- ١٢).

(٢) انظر: «سيرة الإمام البخاري» للشيخ عبد السلام المباركفوري -حاشية تحقيقه للدكتور عبد العليم البستوي- (١/ ٢٨٣).

المطلب الثاني

بيان آخر روايات التاريخ الكبير أَخْذًا عن الإمام البخاري

وإنما الذي يهمنا من الروايات المذكورة في المطلب الأول: هما روايتا ابن سهل وابن فارس؛ لأنهما هما الروايتان اللتان طُبع عليهما تاريخ البخاري، ووُجدت بهما نُسخٌ خطية للتاريخ الكبير، وهما النسختان اللتان تحدث الشيخ عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عنهما محدِّدًا زمن تأليفهما.

فقد ذكر الشيخ المعلمي في مقدمة تحقيقه لكتاب الخطيب البغدادي «الموضِّح لأوهام الجمع والتفريق»: أن رواية ابن سهل هي الإخراج الثالث والأخير للبخاري في «تاريخه الكبير»، وأن رواية ابن فارس هي الإخراج الثاني. لكن الشيخ المعلمي لم يذكر دليلا لذلك؛ إلا أنه وجد بعض ما أخذه الخطيب البغدادي علىٰ البخاري من الأوهام في «تاريخه» -كما هو موضوع كتابه «الموضح»- هو علىٰ الصواب في المطبوع من «التاريخ الكبير»، والذي عامته معتمد علىٰ نُسخ من رواية ابن سهل، في حين أن الخطيب اعتمد نسخة ابن فارس، كما بين إسناده بها في أول كتابه. فجعل الشيخ المعلمي ذلك دليلا علىٰ تأخر نسخة ابن سهل عن نسخة ابن فارس؛ إذ التصويب يؤهل النسخة المصوّبة أن تكون هي الأخيرة[١].

* وهذا الاستدلال منقوضٌ منقوضٌ!

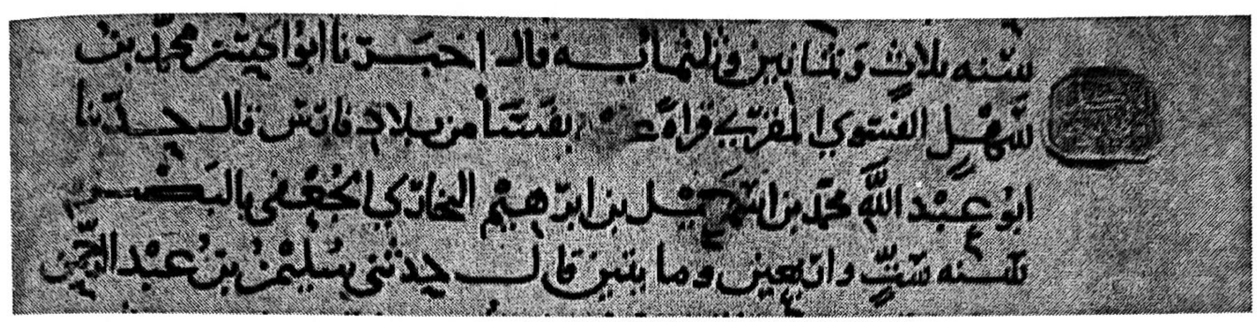
أولا: جاء في فاتحة «التاريخ الكبير» للبخاري بيانُ سنة سماع ابن سهل المقرئ من البخاري وموضع هذا السماع، فقد جاء في إسناد الكتاب في فاتحته: «أخبرنا أبو الحسن محمد بن سهل الفسوي المقرئ قراءة عليه بفسا من بلاد فارس، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين قال..»[٢].

---

(١) انظر: «مقدمة المعلمي لتحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١١- ١٢).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٣).

وهذه صورة هذا التاريخ من نسخة (كوبريلي) المنسوخة سنة (٥٧٣هـ).



سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة قال أخبرنا أبو الحسين محمد بن
سهل الفسوي المقرئ قراءة عليه بفسا من بلاد فارس قال حدثنا
أبو عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبرهيم البخاري الجعفي بالبصرة
سنة ست وأربعين ومائتين قال حدثني سليمن بن عبد الرحمن

وقد سبق في ترجمة ابن فارس الدلّال أن سماعه للتاريخ الكبير من البخاري كان في نيسابور، عندما نزل البخاري في بيته عند وصوله إليها. والمعروف أن للبخاري رحلتين إلىٰ نيسابور:

- **الأولىٰ**: سنة (٢٠٩هـ) وهو في نحو الخامسة عشرة من عمره، أول خروجه للرحلة.

- **والثانية**: كانت سنة (٢٥٠هـ)، واستقر فيها خمس سنوات، وهي رحلته الأخيرة التي استقر فيها بنيسابور، وهي التي نشر فيها علمه، وأخذ الناس عنه كتبه.

قال أبو عبد الله الحاكم: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث علىٰ الدوام»[١]. وقال الحاكم أيضا عن البخاري: «ورد نيسابور علىٰ كبر سِنّه، وأقام بها خمس سنين، إلىٰ أن وقعت [الفتنة][٢] بينه وبين شيخ عصره محمد بن يحيىٰ الذهلي، ولولا ذلك لما خرج من نيسابور، فقد كان سكنها»[٣].

وظاهر هذه التواريخ وبلدان السماع: أن سماع ابن فارس للتاريخ الكبير كان بعد ابن سهل المقرئ بأربع سنوات علىٰ الأقل، حيث كان سماع ابن سهل المقرئ سنة (٢٤٦هـ)، بالبصرة، وسماع ابن فارس الدلّال بعد سنة (٢٥٠هـ) بنيسابور.

ومع أن التاريخ كاف لإثبات تأخر رواية ابن فارس علىٰ رواية ابن سهل؛ فإن أخبار رحلات البخاري تدل علىٰ أنه بعد وصوله إلىٰ نيسابور لم يرجع إلىٰ البصرة وإلىٰ عموم مغرب

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٤).

(٢) تصحفت في المطبوع إلىٰ: (الفترة).

(٣) «مختصر تاريخ نيسابور» للحاكم -اختصار أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بخليفة النيسابوري- (٢٩).

خراسان، وأنه ربما تجول في مدن خراسان وشمالها، لكن لم يرد أنه رجع العراق والبصرة بعد سنة (٢٥٠هـ).

والغريب أن المعلمي غفل عن هذا الأمر تمامًا، فلم يناقشه، بل لم يُشر إليه أصلا! وهو الذي حقق «التاريخ الكبير» للبخاري!!

نعم، قد يُشكل على تاريخ سماع ابن سهل المقرئ الموجود في فاتحة روايته للتاريخ الكبير ما وقع في «التاريخ الكبير» من روايته من ذكر وفيات بعض الرواة توفوا بعد تاريخ السماع!

فقد وقع في «التاريخ الكبير» من رواية ابن سهل المقرئ التأريخُ لوفيات رواة كانت سنوات وفاتهم بعد سنة السماع:

- منهم من توفي سنة (٢٤٧هـ)[1].

- ومنهم من توفي السنة التي تليها (٢٤٨هـ)[2].

- ومنهم من توفي سنة (٢٤٩هـ)[3].

---

(١) حسين بن عيسىٰ أبو علي البسطامي مات سنة سبع وأربعين ومائتين، سمع عبد الصمد. (٢/ ٣٩٣).

(٢) محمد بن حميد أبو عبد الله الرازي سمع يعقوب القمي وجريرا، فيه نظر مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. (١/ ٦٩).

أحمد بن صالح أبو جعفر المصري مات في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومائتين سمع ابن وهب وعنبسة بن خالد. (٢/ ٦).

(٣) محمد بن أبي عون أبو بكر البغدادي واسم أبي عون محمد سمع يعقوب بن إسحاق وأبا قطن مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٢٦).

محمد بن مرداس أبو عبد الله الأنصاري سمع عبد الله بن عيسىٰ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٤٩).

محمد بن يحيىٰ بن ضريس الكوفي، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (١/ ٢٦٧).

الحسن بن صباح بن محمد أبو علي البزار، بغدادي، مات سنة تسع وأربعين ومائتين في شهر ربيع الآخر يوم الاثنين. (٢/ ٢٩٥).

عمرو بن علي بن بحر أبو حفص الصيرفي يقال: الفلاس البصري، سمع يزيد بن زريع وبشرا، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. (٦/ ٣٥٥).

- ومنهم من توفي سنة (٢٥٠هـ)[١].

- ومنهم من توفي سنة (٢٥٢هـ)[٢].

لكن هذا لا يُعارَضُ به تاريخُ السماع وموضعُه الصريح المذكور في مقدمة الرواية (وهو البصرة)؛ لأن لتلك الوفيات توجيها قد تكرر مثلُه في بعض كتب التراجم، وهو أن يكون تاريخ الوفاة زيادةً من راوي الكتاب، وهو ابن سهل المقرئ، أو من زيادات الراوي عنه، وهو الحافظ الناقد أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الحافظ الشيرازي (ت: ٣٨٨هـ). وقد نص المعلمي نفسه علىٰ وجود زيادات محتملة من أحمد بن عبدان[٣].

ونحو هذه الزيادات قد وقعت في بعض كتب التراجم، وكان ينبغي علىٰ المحققين تمييزها عن أصل الكتاب! كما وقع في (الطبقات الكبرىٰ) لمحمد بن سعد، وهي من زيادات تلميذه الحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم (ت: ٢٨٩هـ)، راوي (الطبقات) عن شيخه مصنفها. حتىٰ إن ابن فهم قيّدَ وفياتٍ بعد وفات ابن سعد، فقد توفي ابن سعد في ٤/ جمادىٰ الآخرة

---

(١) عبيد بن أسباط بن محمد الهمداني، مات في ربيع الأول سنة خمسين ومائتين، سمع أباه. (٥/ ٤٤٣).

عبيد بن إسماعيل الهباري أبو محمد القرشي الكوفي مات يوم الجمعة في ربيع الأول سنة خمسين ومائتين، اسمه في الأصل عبد الله، سمع أبا معاوية وأبا أسامة. (٥/ ٤٤٢- ٤٤٣).

عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، مات سنة خمسين ومائتين، سمع الوليد بن أبي ثور وعلي بن هاشم. (٦/ ٤٤).

عمر بن محمد بن الحسن الأسدي الكوفي، سمع أباه، مات في شوال سنة خمسين ومائتين. (٦/ ١٩٢).

علي بن نصر بن علي بن نصر بن علي أبو الحسن الجهضمي البصري، مات سنة خمسين ومائتين في شعبان، سمع عبد الصمد. (٦/ ٢٩٩).

(٢) محمد بن بشار أبو بكر البصري بندار، مات في رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين سمع غندرا (١/ ٤٩).

زياد بن أيوب أبو هاشم الطوسي، سكن بغداد، سمع هشيما ومبشر بن إسماعيل، مات ببغداد سنة ثنتين وخمسين ومائتين، يقال له: دلويه (٣/ ٣٤٥).

(٣) قال المعلمي معلقا علىٰ عبارة في ترجمة مروان بن الحكم بن أبي العاص: «من (صف) ولعله من زيادة ابن عبدان فانه يروىٰ هذا الكتاب عن محمد بن سهل بن كردىٰ عن المؤلف محمد بن إسماعيل كما في صدر الجزء الأول». «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٦٨).

سنة (٢٣٠هـ)، ومع ذلك فقد أُرِّخَ في «طبقات ابن سعد» لمن توفي بعد وفاته[1]، حتىٰ ربما زاد

---

(١) فقد أرخ لمن توفي بعد ابن سعد بسنة: أي سنة (٢٣١هـ)، مثل:

١- إبراهيم بن محمد بن عرعرة بن البرند (٩/ ٣٦٣).

٢- خلف بن سالم المخرمي (٩/ ٣٥٨).

٣- محرز بن عون بن أبي عون (٩/ ٣٦٥).

٤- هارون بن معروف (٩/ ٣٥٨).

ولمن توفي سنة (٢٣٢هـ):

١- الحكم بن موسىٰ البزاز (٩/ ٣٤٩).

٢- كامل بن طلحة ((٩/ ٣٦٧).

ولمن توفي سنة (٢٣٣هـ):

١- مصعب بن عبد الله (٩/ ٣٤٧).

٢- العباس بن غالب الوراق ((٩/ ٣٦٦).

ولمن توفي سنة (٢٣٤هـ):

١- زهير بن حرب بن أشتال النسوي (٩/ ٣٥٧).

٢- سليمان، ابن الشاذكوني (٩/ ٣١١).

٣- عبد الله بن براد الأشعري (٨/ ٥٤١).

٤- علي بن بري (٩/ ٣١١).

٥- علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن المديني (٩/ ٣١٠).

٦- محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم مولىٰ ثقيف ((٩/ ٣٠٩).

٧- محمد بن عباد المكي (٩/ ٣٦٢).

٨- محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (٨/ ٥٣٨).

ولمن توفي سنة (٢٣٥هـ):

١- شجاع بن مخلد (٩/ ٣٥٦).

٢- عبد الجبار بن عاصم (٩/ ٣٥٣).

٣- عبد الرحمن بن صالح الأزدي (٩/ ٣٦٤).

٤- عبد الصمد بن يزيد الصائغ الملقب بـ(مردويه) (٩/ ٣٦٧).

٥- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري (٩/ ٣٥٣).

=

ترجمة بتمامها[1]، بل إن الحسين بن فهم ترجم لابن سعد مؤلف الطبقات نفسه في زياداته على الطبقات، مؤرخا في هذه الترجمة لوفاته[2]!

ومما يؤكد على الذهول الشديد الذي وقع للمعلمي في تحديد زمن روايات «التاريخ الكبير» - أنه في إحدى تعاليقه ما يبيّن أنه كان يتصور أن سماع ابن فارس من البخاري كان أثناء رحلةٍ قديمة جدًّا للبخاري، ثم لما رحل إلى العراق بعدها سمع منه ابنُ سهل المقرئ نسخته الأخيرة.

ذلك أن البخاري قال في رواية ابن فارس في إسناده لحديث: «حدثنا الحسن بن شجاع عن أبي نعيم»، وقال في رواية ابن سهل: «قال أبو نعيم»، فذهب المعلمي إلى أن البخاري سمع الحديث أولا من الحسن بن شجاع، فقيّده في التاريخ في أول الأمر كذلك، ثم لما ورد بغداد سمع الحديث من أبي نعيم مباشرة، فكتبه في نسخة ابن سهل كما استقر عليه أَخْذُه للحديث[3]!!

وهذه من أعجب الدعاوى وأبعدها عن الصواب! ذلك أن أبا نعيم من أكبر شيوخ البخاري

٦- علي بن الجعد (٩/ ٣٤٠).

٧- محمد بن حاتم بن ميمون المروزي (٩/ ٣٦٣).

٨- منصور بن بشير، ابن أبي مزاحم (٩/ ٣٥٠).

ولمن توفي سنة (٢٣٦هـ):

١- أحمد بن إبراهيم الموصلي (٩/ ٣٦٤).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي أبو معمر (٩/ ٣٦٢هـ).

ولمن توفي سنة (٢٣٨هـ):

وهو: محمد بن بكار (٣٥٠).

(١) كترجمة عبد الصمد بن يزيد الصائغ الملقب بـ(مردويه) (٩/ ٣٦٧)، موازنة بـ«تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/ ٣٠٥) وغيره من مصادر ترجمة هذا الراوي.

(٢) «الطبقات الكبرى» (٩/ ٣٦٨).

(٣) «الموضح» للخطيب -الوهم التاسع- (١/ ٣٢-٣٣).

والواقع أن هذا الموطن يصلح دليلا على أن البخاري يستعمل (قال) فيما لم يسمعه، وهو ما يعده بعضهم تعليقا، وآخرون تدليسًا!

وأقدمهم وفاة، فقد توفي سنة (٢١٨ أو ٢١٩هـ)، ولئن أقررنا بأن البخاري بدأ تصنيفه الصحيح منذ كان سِنُّه ثمانية عشر عاما بالمدينة النبوية المنورة، كما جاء في خبر عنه[1]، أي نحو سنة (٢١٢هـ)، فهل يزعم المعلمي أن البخاري أنهىٰ تصنيفه قبل لقائه بشيخه أبي نعيم؟! بل حدّثَ به قبل وفاة أبي نعيم؟! بل سمعه منه ابن فارس الدلال قبل وفاة أبي نعيم أيضا؟!

وإذا كان ابن فارس قد توفي سنة (٣١٢هـ)، وكان نزول البخاري في بيته وسماعه منه وهو رجل لا يقل عن الثلاثين عاما؛ ليكون من أعيان نيسابور ليخصه البخاري بالنزول في داره: فمعنىٰ ذلك أن عمر بن فارس قد بلغ نحوا من مائة وثلاثين سنة أو تزيد!!

بل الحقيقة أن هذا الكلام من المعلمي غفلة شديدة عن ترجمة الإمام البخاري ورحلاته وحياته وتواريخ ذلك كله!!

وكَرَّرَ المعلمي نحو هذه الدعوىٰ في موطن آخر، مع شيخ آخر للبخاري، واستطاع من خلال هذا الخلل أن يحدد آخر سنة يمكن أن يكون ابن فارس قد سمع فيها «التاريخ الكبير» من البخاري، وأنه لا بد أن يكون قد سمعه من البخاري قبل سنة (٢٢٤هـ)[2]، كذا قال بالحرف الواحد! وكان ينبغي عليه أن يكون قبل سنة (٢١٩هـ)، كما سبق!!

ومثل هذا الخطأ يشهد لتهافت تصور المعلمي عن تواريخ روايات «التاريخ الكبير» للبخاري، وأنه كان في سبيل تأكيد دعواه فيها ربما ذهل عن الواضحات!

ثانيا: يقوم استدلال المعلمي علىٰ تحديد زمن رواية ابن سهل المقرئ وابن فارس الدلّال، ودعواه بتقدم رواية ابن فارس وتأخر رواية المقرئ: علىٰ أن المعلمي يزعم بأن الصواب كان حليفَ رواية ابن سهل فيما خالفت فيه روايتُه روايةَ ابنِ فارس الدلّال، مما يعني أن المتأخرة هي رواية ابن سهل المقرئ، ولذلك صحّح البخاري ما كان قد أخطأ فيه في رواية ابن فارس.

والحقيقة أن هذا الاستدلالَ استدلالٌ ضعيفٌ لا يكفي وحده للقيام بذلك الترجيح الذي مال إليه، حتىٰ لو لم يوجد ما يعارضه، فكيف مع وجود ما يعارضه كالتواريخ المقيّدة مما

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/ ٧).

(٢) «الموضح» للخطيب -الوهم (١٥)- (١/ ٥١).

ذكرتُه آنفًا. كما أن هذا الاستدلال تُشكل عليه معطياتٌ تشهد لنقيضه، لم يتطرق إليها الشيخ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونبدأ من خطأ منهجي وقع للشيخ في تقريره لهذا الاستدلال: حيث جعل ترجيحه للصواب هو ترجيح البخاري، وبناءً عليه جعل ما صوّبه هو آخرَ ما استقرَّ عليه رأيُ الإمام البخاري!! وهذا خلل منهجي، خاصة في أمور قوي فيها الاختلاف، وللأئمة فيها اجتهادات متعدّدة، وغالبها يخضع للترجيح الظني.

كيف.. وأكثر دعاوىٰ المعلمي علىٰ أن رواية ابن سهل المقرئ هي التي حوت الصواب، دعاوىٰ مبنيةٌ علىٰ دلالة القَرْن[1] المزعومة، التي سأبيّن بطلانَ دلالتها علىٰ ما يزعمه المعلّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في المبحث التالي من هذا المقال. وبنقضنا لتلك الدلالة التي ذكرها المعلمي تكون دلالة القَرْن هي نفسها دليلا علىٰ تأخر رواية ابن فارس عن رواية ابن سهل، بمنهج المعلمي!

وأما كون دليله ليس كافيا؛ فلأنه لا يتم الدليل حتىٰ يبين لنا الشيخ المعلمي أن الصواب لم يقع مرة في رواية ابن فارس دون رواية ابن سهل؛ لأن ذلك لو وقع في موطن واحد فقط فقد انتقض عليه أصل استدلاله؛ لأنه سيبين أن التصويب قد يقع في النسخة التي زعم تقدمها وأن الخطأ قد يقع في النسخة التي زعم تأخرها.

* وهذا ما وقع فعلا في عدة تراجم:

ترجمة: يزيد بن سنان الرهاوي، في نسخة رواية ابن سهل عقد ترجمة ليزيد بن بيان[2]، وهو تصحيف، صوابه يزيد بن سنان، ولذلك لم يعقد له ترجمة في رواية ابن فارس[3].

وقد صرح المعلمي بإشكال هذه الترجمة عليه!

وفي ترجمة (خلف بن المتئد مولىٰ أشجع) في رواية ابن سهل، وقع تداخل بين ترجمته

---

(١) مقصود المعلمي ومقصودنا بـ(قَرْن) التراجم: هو إيراد ترجمتين متابعتين دون أن يفصل بينهما ترجمةٌ أو تراجمُ أخرىٰ. فعندما يترجم البخاري لراوٍ، ثم يتبعه مباشرة بترجمة أخرىٰ: هذا هو القَرْنُ والاقتران.

(٢) «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٢٢) رقم (٣١٧٢).

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» رقم (٣٢٢٥، ٣٢٢٨)، مع «الموضح» وتعليق المعلمي (١/ ١٩٩).

وترجمة خلف بن خليفة الواسطي، وجاءت على الصواب في رواية ابن فارس[١].

وفي ترجمة (طلق بن حبيب العنزي) و(طلق البصري)، ظاهر كلام الخطيب أنهما وقعتا مقرونتين في رواية ابن فارس، كما يقول المعلمي نفسه. وهما ترجمتان لشخص واحد، ولا ينازع في ذلك المعلمي[٢]. وباقتران الترجمتين في نسخة ابن فارس عند الخطيب، اعتذر المعلمي للبخاري، وأنه قرن بينهما تنبيهًا لقوة احتمال اتحاد الترجمتين.

أما رواية ابن سهل المقرئ المطبوعة فقد فرق البخاري بين الترجمتين، فذكر بين الطلقين راويا آخر[٣]، وهذا خطأ وفق منهج المعلمي الذي كان كثيرا ما يحاكم إليه رواية ابن فارس ويزعم به تقدمها عن رواية ابن سهل.

فماذا قال المعلمي هنا؟ لقد قال: «يظهر من هذا أن الترجمتين مقرونتان في نسخة الخطيب، فأما التاريخ المطبوع فالجزء الذي فيه باب طلق طُبع عن نسخة واحدة، والنُّسخ كثيرًا ما تختلف بالتقديم والتأخير...».

رحم الله المعلمي! أسقط بهذا الكلام كل كلامه السابق، فما دامت النسخ -وهي من رواية واحدة- تختلف كثيرا في التقديم والتأخير، فأنّى له الاعتماد على القرن وعدمه لاستنباط منهج للبخاري؟!

فضلا عن أن جزءا من الأخطاء التي زعم المعلمي أنها وقعت خطأ في رواية ابن فارس دون رواية ابن سهل، وعليها بنى أن الصواب كان حليفا لرواية ابن سهل = لم يكن الأمر فيها كما زعم:

فمثلا: لما ذكر الخطيب أن البخاري فرق ترجمةً واحدة، وجعلها ترجمتين[٤]، وظن المعلمي أن التاريخ المطبوع -وهو من رواية ابن سهل- لم يترجم إلا ترجمة واحدة، زعم أن

---

(١) «التاريخ الكبير» -وتعليق المحقق- (٣/ ١٩٤).

(٢) كما تجده في «الموضح» للخطيب -الوهم ٤٠- (١/ ١٣٠).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٩) رقم (٣١٣٨، ٣١٤٠).

(٤) انظر: «الموضح» للخطيب -الوهم ٣٦- (١/ ١٢٢- ١٢٤).

هذا من التصحيحات التي استدركها البخاري في رواية ابن سهل. وبظنه هذا فقط سلّم بأن التفريق خطأ، وأن البخاري قد صحح هذا الخطأ، ولولا ذلك لكان المعتاد من شأن المعلمي أن ينازع في التخطيء، فإن لم يستطع.. نازع في الجزم بالتخطيء، وأن الاحتمال لا يكفي للجزم بالتخطيء، كما يقول دائما!!

لكن الواقع هو أن البخاري ترجم في رواية ابن سهل ترجمتين، لكن وقع اختلافٌ أو تصحيفٌ في اسم أب الراوي (خالد وخُليد)[1]، وتَصَحُّفُ اسم الراوي هو ما أوهم المعلميَّ أن البخاري تراجع عن التفريق ولم يعقد ترجمتين!

وهكذا ربما نسب المعلمي الصواب إلىٰ رواية ابن سهل، وبحسب ترجيحه هو: ما زالت روايةُ ابن سهل علىٰ الخطأ الذي بيّنه الخطيب.

ثالثا: ومما يؤكد أن رواية ابن فارس كانت هي آخر روايات تاريخ البخاري، وأنها تمثل آخر اجتهاداته- أنها هي النسخة التي كان أكثرُ اعتمادِ كبار الحفاظ عليها:

فهي الرواية التي اعتمدها الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، وأكثر النقل منها جدًّا[2]، وأبو أحمد الحاكم الكبير[3]، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري[4]، والبيهقي[5]،

---

(١) انظر ترجمة شباك بن خالد الأزدي في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٦٩) رقم (٢٧٦٨)، وترجمة شَبّاك بن عائذ القيسي (٤/ ٢٧٠) رقم (٢٧٧١)، موازنةً بـ«تهذيب مستمر الأوهام» لابن ماكولا -المطبوع- (٣٠١-٣٠٣) -والرسالة العلمية بتحقيق/ د. حسان شعبان، وبإشرافي- رقم (٢٩٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ٢٨).

(٢) انظر: «الكفاية» للخطيب -تحقيق/ الفحل- (٢/ ١٣١- ١٣٢)، و«مقدمة تحقيق كتاب الدارقطني» للدكتور موفق بن عبد الله (١/ ١٠١- ١٠٢)، وفهارس الكتاب -فهرس مصادر المؤلف- (٥/ ٢٥٦١).

(٣) في كتابه «الأسامي والكنىٰ» -انظر مقدمة تحقيقه- (١/ ١١٣- ١١٤).

(٤) انظر: «الإرشاد» للخليلي -منتخبه- (٣/ ٨٥٨- ٨٥٩).

(٥) يرويه عن أبي بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد الفارسي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن إسحاق بن جعفر بن إسحاق الأصبهاني عن ابن فارس به. انظر: «المدخل إلىٰ كتاب السنن» للبيهقي -تحقيق/ محمد عوامة- رقم (١٨٨- ١٨٩، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٩٤)، و«الصناعة الحديثية في السنن الكبرىٰ» لنجم خلف =

وابن عبد البر[١]، والخطيب البغدادي في عموم كتبه[٢]، وليس في «الموضح» فقط.

ويفعل الخطيب البغدادي ذلك، ويختار هذا الاختيار، رغم توفره علىٰ ثلاث روايات من «التاريخ الكبير»، منها رواية ابن سهل المقرئ ورواية عبد الرحمن بن الفضل الفسوي. فلماذا يعتمد الخطيب رواية ابن فارس دون غيرها؟!

بل كان الخطيب يقابل مواطن الإشكال بين النسخ، مما يدل علىٰ أنه لم يكن له بها حق الرواية دون أن تكون له بها نسخ، بل كانت له بها نسخ، وصف الخطيب بعضها بالعتق:

كما فعل في الوهم السابع والثلاثين في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»، حيث بيّن خطأً وقع في رواية ابن فارس الدَّلال، أوهم التفريق بين صالح بن صالح بن مسلم بن حيان الثوري وصالح بن صالح بن حي الهمداني، وهما واحد. ثم قال: «والوهم في هذا الفصل لا يلزم البخاري؛ لأنه ذكر صالح بن صالح في كتابه علىٰ الصواب في فصل واحد. كذلك أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن موسىٰ الغُندجاني: أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي الحافظ بالأهواز، في كتاب تاريخ البخاري، قال: أخبرنا محمد بن سهل المقرئ حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: "صالح بن صالح بن مسلم بن حيان الثوري، قال عبد الواحد: صالح بن صالح بن حي الهمداني: سمع الشعبي وأبا السفر وأبا معشر وعون بن عبد الله والقاسم بن صفوان، روىٰ عنه الثوري وابن عيينة. وهو والد علي والحسن الكوفي وهو من ثور همدان".

(ثم قال الخطيب): وإنما حصل الوهم في رواية علي بن أبي إبراهيم بن الحسين المستملي المعروف بالنجاد عن أبي أحمد بن فارس الدلال عن البخاري[٣]، وكان في كتابه: «قاله عبد الواحد»، بزيادة هاء، ورأىٰ الناقل هذا الكلام مستقلا بنفسه مع ما قبله، فجعل ما بعده استئنافَ

---

(٦١٩)، و«الصناعة الحديثية في شعب الإيمان» لمنىٰ عبد الحكيم العَسّة (١٠٦-١٠٧).

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١/ ٢٢-٢٣).

(٢) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم العمري (٣٤٧-٣٤٨).

(٣) فالخطأ من النجاد راوي «التاريخ الكبير» عن ابن فارس، وليس من ابن فارس.

كلامٍ وابتداءَ ترجمةٍ أخرىٰ، وفصل بينهما بدارة. كذلك رأيته في أصل شيخنا أبي الحسين محمد ابن الحسين بن الفضل القطان عن المستملي، وعليه عَوّل هبة الله بن الحسن الطبري، فيما قاله، فإنه كان سمع كتاب «التاريخ» من شيخنا ابن الفضل.

وقد روىٰ أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله الفسوي عن البخاري في كتاب التاريخ هذا الفصل في ذكر صالح بن صالح بن حي كما رواه محمد بن سهل المقرئ عنه علىٰ الصواب»[1].

وفي الوهم الرابع والخمسين من «الموضح» يقول الخطيب البغدادي: «قال البخاري في باب الواحد من حرف القاف: "قرثع الضبي: وكان من قراء الأولين روىٰ عنه علقمة بن قيس يروي عن سلمان". ثم قال بعد عشرين اسما ذكرها: "قرثع: روىٰ عنه سهم بن منجاب". وساق له حديثا عن أبي موسىٰ الأشعري.

وهذا والأول رجل واحد، وهو قرثع الضبي. ولا نعلم أحدا سمىٰ أباه، حدث عن سلمان الفارسي وأبي موسىٰ الأشعري وأبي أيوب الأنصاري، روىٰ عنه علقمة بن قيس وسهم بن منجاب وقزعة بن يحيىٰ، وكان مخضرما أدرك الجاهلية والإسلام، وقُتل في خلافة عثمان بن عفان شهيدا في غزوة بلنجر.

وقد نظرت في غير نسخة من النسخ العُتُق بتاريخ البخاري، فلم أره ذكر القرثع إلا في موضع واحد. منها النسخة التي يرويها عبد الرحمن بن الفضل الفسوي عن البخاري، فإنه ذكر الكلام الذي قدمنا سياقه في الفصل الأول، لم يزد عليه.

وكذلك روىٰ محمد بن سهل المقرئ عن البخاري الفصل الأول؛ إلا أنه لم يقل روىٰ عنه علقمة بن قيس لكنه ساق حديثا لعلقمة عن قرثع.

ويغلب علىٰ ظني أن ذكر قرثع الثاني والحديث التالي له كان في كتاب البخاري أو في كتاب أبي أحمد بن فارس مخرجا في حاشية الكتاب، فنقله الكاتب إلىٰ غير موضعه، وجعل له ترجمة مستأنفة»[2].

---

(١) «الموضح» للخطيب (١/ ١٢٤- ١٢٥).

(٢) «الموضح» للخطيب (١/ ١٦٥- ١٦٦).

* وفي هذا الموضع عدة مسائل تَرِدُ علىٰ المعلمي في تقريراته علىٰ تاريخ البخاري، ودفاعه عنه في حاشية تحقيقه لموضح الخطيب:

الأولىٰ: أن بعض الخطأ الذي نُسب إلىٰ ابن فارس هو من خطأ النُّساخ عليه، وليس خطأه هو. فليس فيه دليل علىٰ تقدم روايته زمنًا علىٰ رواية ابن سهل، وأن البخاري صوبها في رواية ابن سهل؛ لأن روايته صواب وليست خطأ أصلا.

ومما يؤكد أن الخطأ ليس من رواية ابن فارس، وإنما هو خطأ نسخي علىٰ روايته: أن ترجمة قرثع وردت عند ابن فارس وعند ابن سهل في (باب الواحد) من حرف القاف[1]، فلو كان البخاري يحسب أن في الرواة راويين يقال لهما قرثع، لما ترجم لقرثع في هذا الباب أصلا، الذي يخصه بمن لم يُعرف باسمه إلا واحد. مما يدل علىٰ أن هذا الخطأ لم ينتج من البخاري، لا في أقدمِ روايةٍ عنه، ولا في أحدث روايةٍ عنه.

الثانية: أن الخطيب كان يوازن بين ثلاث روايات عن البخاري: هي رواية ابن سهل، ورواية ابن فارس، ورواية عبد الرحمن بن الفضل. مما يعني: أنه لم يختر رواية ابن فارس لأنها هي الوحيدة التي لديه نُسَخًا وروايةً، بل عنده الروايات الثلاث جميعا، مما يعني أنه ما اختار رواية ابن فارس إلا لتميزها.

الثالثة: أن الخطيب كان حريصًا علىٰ الاعتذار للبخاري، ما استطاع إلىٰ ذلك سبيلا، ولم يكن ليترك الرواية الأصوب بزعم المعلمي إلا لأنها هي الأحرىٰ روايةً واعتمادًا، وهي الإخراج الأخير.

وقال الخطيب في الوهم السادس والخمسين:

«قال البخاري: "مسلم بن يسار المكي عن ابن عمر قاله ابن عيينة عن عمرو بن دينار، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو".

وذكر بعد هذا مسلم بن يسار الجهني، ومسلم بن يسار مولىٰ الأنصار، ثم قال: "مسلم بن شكرة، وقال بعضهم: مسلم بن سنكرة. قال الحميدي عن ابن عيينة: هو مسلم بن يسار بن شكرة".

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٥).

قال الخطيب: وقول الحميدي عن ابن عيينة هو الصحيح: بإسقاط النون في سنكرة؛ إلا أن صاحب ابن عمر الأول هو المعروف بابن شكرة، والتفريق بين الكلامين وهم.

وقد روىٰ عبد الرحمن بن الفضل الفسوي عن البخاري هذا الفصل مثل ما رواه عنه ابن فارس علىٰ الخطأ، ورواه محمد بن سهل المقرئ عن البخاري علىٰ الصواب. أخبرناه أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد الغندجاني: أخبرنا أحمد بن عبدان الشيرازي: أخبرنا محمد بن سهل المقرئ: حدثنا البخاري قال: مسلم بن يسار المكي عن ابن عمر قاله ابن عيينة عن عمرو ابن دينار، وقال عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عمرو: مسلم بن شكرة، وقال بعضهم: مسلم بن سنكرة، وقال الحميدي عن ابن عيينة: هو مسلم بن يسار بن سكرة»[1].

وهنا أيضا يعود الخطيب إلىٰ روايات تاريخ البخاري الثلاثة، ويروي رواية ابن سهل (فهي من مروياته)، بل يرجح ما فيها علىٰ الروايتين الأخريين! فلم يكن تركه الاعتماد علىٰ رواية ابن سهل، ولا اعتماده علىٰ نسخة ابن فارس؛ إلا لما تستحقه رواية ابن فارس من التقديم. ولو لم يرغب الخطيب في الإنصاف -وحاشاه- ما الذي يجعله هنا يرجع للنسخ والروايات، ثم يرجح رواية ابن سهل.

وبذلك يظهر: أن ما رجحه الشيخ المعلمي رحمه الله من كون رواية ابن سهل المقرئ هي آخر الروايات عن الإمام البخاري كان ترجيحا مرجوحا، والأرجح أن رواية ابن فارس الدلال أحدثُ منها أَخْذًا عن الإمام البخاري، وهي التي كانت أكثرَ اعتمادًا من كبار النقاد الأقربِ عهدًا إلىٰ البخاري.

---

(١) «الموضح» للخطيب (١/ ١٧٤- ١٧٦).

خلاصة المبحث الأول

١- أن «التاريخ الكبير» للبخاري له عدة روايات بينها اختلاف صادر من البخاري نفسه.

٢- أن آخر روايات «التاريخ الكبير» للبخاري هي رواية ابن فارس.

٣- أن رواية ابن سهل المقرئ أقدم أخذًا عن البخاري من رواية ابن فارس، خلافا للمعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.





المَبْحَثُ الثَّاني

منهج «التاريخ الكبير» للبخاري في الجمع والتفريق

المطلب الأول

تقرير الشيخ المعلمي حول منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق

المطلب الثاني

مناقشة التقرير



المطلب الأول

تقرير الشيخ المعلمي
حول منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق

يقول المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي: «إن البخاري إذا وجد من وُصف بوصفين، وكان محتملًا أن يكون واحدًا وأن يكون اثنين = فإنه يعقد ترجمتين، فإن لم يمنعه مقتضىٰ الترتيب الذي التزمه من قَرْنهما قَرَنهما، كي يَسْهُل فيما بعد جعلهما ترجمةً واحدةً إذا تبيّنَ له، أو الإشارة القريبة البيّنة، إذا قوي ذلك ولم يتحقَّق، كأن يزيد في الثانية: «أراه الأول». ولما جرت عادته بهذا صار القرنُ في موضع الاحتمال كالإشارة إليه والتنبيه عليه.

أما إذا لم يسمح مقتضىٰ الترتيب بالقرن، فإنه يضع كلا من الترجمتين في موضعهما، ويشير إشارة أخرىٰ، وقد يكتفي بظهور الحال، انظر: (٦، ١٢، ١٤، ١٥، ٣٨، ٥٥) من أوهام البخاري.

وكثيرٌ من المواضع التي لم يقضِ فيها البخاري، بل أبقاها علىٰ الاحتمال، يكون دليلُ الخطيب علىٰ الاحتمالين غير كافٍ للجزم بحسب تَحرّي البخاري وتَثَبُّتِه، وما كان كافيًا للجزم: فلا يليق أن يُسمىٰ توقُّفُ البخاريِّ وهما»[1].

❊ فيقرر المعلمي هنا عدة أمور متعلقة بمنهج البخاري في دلالته علىٰ جمعه وتفريقه بين الرواة في تاريخه:

١- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل علىٰ التفريق مع الاقتران، أي مع توالي ترجمتيهما تِباعًا عند البخاري، إذا سمح له الترتيبُ المعجمي بذلك.

٢- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل علىٰ التفريق مع الاقتران: دلالته سلبية، أي:

---

(١) «مقدمة تحقيق المعلمي لكتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٣ - ١٤).

إن البخاري متوقف في الجمع والتفريق، فالأمر عنده علىٰ الاحتمال.

٣- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل علىٰ التفريق مع الاقتران، مع إضافة ما يدل علىٰ علاقة الترجمتين ببعض، كتصريحه بنحو قوله: «أراه الأول»: فهذا يدل علىٰ أن البخاري يقوِّي ذلك، ولم يتحقَّقه.

٤- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل علىٰ التفريق حتىٰ مع عدم الاقتران، إذا كان الترتيب المعجمي يُلزم بالتفريق بين التراجم، لكنه يشير إلىٰ علاقة الترجمتين ببعضهما، أو يكتفي بظهور ذلك ووضوحه عن الإشارة.

٥- يؤكد المعلمي أن البخاري في كثير من المواضع لم يجزم، وأبقاها علىٰ الاحتمال، بخلاف الخطيب الذي كان يجزم في موضع الاحتمال.

وقد أكّد المعلمي علىٰ هذه التقريرات لمنهج البخاري في الجمع والتفريق خلال سيره في محاكمة توهيمات الخطيب وغيره للبخاري؛ إذ صار يحاكم الخطيبَ البغدادي وغيره إلىٰ هذه التقريرات، كما ستراه في عامة تعليقاته علىٰ الخطيب، مؤكِّدًا ما ذكرتُه آنفا في تفصيل معنىٰ كلامه.



المطلب الثاني

مناقشة تقرير الشيخ المعلمي رحمه الله

الحقيقة أن هذا المنهج الذي ذكره المعلمي -ونسبه للبخاري- لم يذكر عليه دليلا يلزم التسليم له، ولا ذكره البخاري نصًا عليه، ولا سُبق المعلمي إليه من أحدٍ من العلماء، بل سُبق منهم إلىٰ نقيضه (كما يأتي).

والذي ظهر لي أن دليلَ المعلمي لادّعاء هذا المنهج هو ما يلي من الأدلة، التي سأذكر كل دليل منها، وأتبعه بالرد عليه:

الدليل الأول

أن المعلمي وجد البخاري ربما فرق الترجمة، ومع ذلك ربما صرح أنها ترجمة لشخص واحد، مع عدم القَرْنِ بين التراجم، فكيف إذا انضم إلىٰ ذلك قَرْنُ التراجم وتواليها متتابعةً[(١)].

فكان ذلك دليلا عند المعلمي علىٰ أن تفريق التراجم لا يلزم منه افتراق أصحابها.

* **والحقيقة الأولىٰ**: أن دلالة عقد ترجمتين فأكثر للراوي علىٰ التفريق هي الدلالة الأظهر علىٰ التفريق، وهو الأصل الذي لا نخرج عنه إلا بصارف عنه[(٢)]؛ وإلا كيف نعرف الفرق بين

---

(١) مقصود المعلمي ومقصودنا بـ(قَرْن) التراجم: هو إيراد ترجمتين متتابعتين دون أن يفصل بينهما ترجمةٌ أو تراجمُ أخرىٰ. فعندما يترجم البخاري لراوٍ، ثم يتبعه مباشرة بترجمة أخرىٰ: هذا هو القَرْنُ والاقتران.

(٢) إذن لا ينكر أحدٌ أن البخاري قد يعقد ترجمتين وهما عنده لشخص واحد، هذا أمرٌ لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ معرفة بـ«التاريخ الكبير». لكنْ إن فعل البخاريُّ ذلك لابد من وجود ما يدل في كلامه أو تصرّفه علىٰ أنه يجمع ولا يفرق. فإن لم يفعل البخاريُّ ذلك سيكون واهما:

- إما وهما علميا بظنه الواحد اثنين.
- وإما وهما تصنيفيا: أي أنه أخطأ في أسلوب التصنيف؛ لأنه بتصرفه هذا:
  - لربما أوهم التفريقَ، وهو نفسه لا يفرق.
  - أو دلَّ علىٰ نسيانه، بأنه قد كرر الترجمة لشخص واحد عنده.

الرواة عند البخاري، إذا كان إفراد الترجمة للراوي لا يدل علىٰ اختصاصه بها دونما سواه؟! إذ ما من راو إلا ويحتمل اسمه من وجوه التصحيف والقلب ومن خلط اسمه باسم شيخه بتصحيف (عن) إلىٰ (بن) ونحو ذلك من وجوه الخطأ غير المحصورة = شيءٌ كثيرٌ جدًّا، فإذا كان البخاري سيراعي كل تصحيف وقع أو يحتمل أن يقع، فقد أفسد كتابه وأفقدنا أهم غرض من أغراض تاريخه للرواة، وهو: تعيين الراوي، وتفريق عينه عن عين غيره.

إن دلالة التفريق بين التراجم علىٰ ترجيح التفريق أظهر من أن تحتاج إلىٰ استدلال، فهو المعنىٰ المعقول للتفريق أصلا، وهو ما تسير عليه كتب التراجم كلها، وهو ما يقتضيه المنهج الصحيح في التصنيف؛ لأن إفراد كل اسم بترجمة تَصرُّفٌ عملي علىٰ ترجيح التفريق (قطعا أو غلبة ظن)، ومثله سيكون أقوىٰ في الدلالة علىٰ التفريق من عبارة ربما تخطئ في بيان مراد المؤلف، وربما تتحرف من راوي التاريخ عن مصنفه، وربما تتصحف من ناسخ لكتابه.

* **والحقيقة الثانية:** أن دلالة (القَرْن) بين التراجم التي اخترعها المعلمي دون دليل، ولا سبقه أحدٌ من العلماء إليها، بل إنهم قد خالفوه فيها (كما سيأتي) = هي دلالةٌ تحتمل أكثر من معنىٰ (أوّلًا)، كما أن التزامها يوجب اضطرابها وفساد دلالتها (ثانيًا).

- **أما المعاني التي تحتملها:**

أولها: قد يكون البخاري عندما قرن بين التراجم المتشابهة في الأسماء إنما فعل ذلك ليؤكد لنا التفريق، وأنه لم يكن غافلا عن الخلاف في الترجمتين، أو لم يكن غافلا عن التقارب بين الترجمتين وعن قرائن الجمع التي قد يراعيها غيرُه. وبذلك يكون القَرْنُ عند البخاري دالا علىٰ الضد مما زعم المعلمي، فعند المعلمي يدل القَرْنُ علىٰ احتمال اتحاد الترجمة، وبحسب هذا الاحتمال الذي أذكره سيدل القَرْنُ علىٰ علم البخاري بهذا الاحتمال، لكنه لا يلتفت إليه، بل سيدل القرنُ أن البخاري يرجح -ترجيحا قاطعًا أو أغلبيًّا- التفريق: أنهما ترجمتان لراويين مختلفين.

ولو أخذنا بنظرية المعلمي في تواريخ روايات تاريخ البخاري، وأن رواية ابن سهل المقرئ هي آخر رواياته، وأن رواية ابن فارس سابقة لها: فسيكون البخاري عند تفريقه مع عدم القرن في

رواية ابن فارس، ثم ما أجراه من تعديل بعد ذلك بقَرْن التراجم في رواية ابن سهل = قد أراد أن يؤكد على رأيه الذي كان عليه، وأنه ليس بغافل عن احتمال الجمع، لكنه ما زال يرجح التفريق.

والذي يرجح هذا الاحتمال: أن العلماء كلهم لم يفهموا غير التفريق، حتى مع القَرن، قبل المعلمي.

ويرجحه أيضا: أن الأصل في المجتهد أن لا يُنسب إليه تَغَيُّرُ الاجتهاد إلا بدليل قوي؛ لأن تغيُّرَ الاجتهاد يعني أنه كان قد أخطأ في اجتهاده الأول، ثم عرف الصواب في اجتهاده الثاني[1].

وهذا وإن كان ممكن الوقوع، بل قد وقع تَغَيُّرُ الاجتهاد من أئمة الاجتهاد، وهو واقعٌ يزيدهم رِفْعَةً علميةً، إلا أن الأصل -ولا شك- أن ذلك خلاف الأصل الغالب؛ وإلا لو كان الغالبُ على الرجل الخطأ لما كان مستحقًّا منزلة أهل الاجتهاد أصلا! ولذلك كان الأصل في تقريرات الإمام المجتهد هو الصواب، من حين بلوغه رتبة الاجتهاد، ولذلك لا يصح أن ننسب الخطأ إلى اجتهاد الإمام المجتهد -تقدَّم أو تأخَّر- بمجرد الخيالات التي نزعم استنباطها من منهجه!

وأما المعنى المحتمل الثاني: فهو أن البخاري عندما غيّر الترتيب في رواية ابن سهل، فقرن بين التراجم التي كان قد فرّقها في رواية غيره (كرواية ابن فارس)، على ما تبنّاه المعلمي: يريد فعلا أن ينبهنا إلى احتمال الجمع، لكنه ما زال يرجح التفريق، بدليل أنه لم يجمع صراحة. ولو كان يرجح الجمع في رواية ابن سهل، ولو أنه اكتشف خطأه عندما فرّق في رواية ابن فارس، ولو أنه أراد تنبيهنا إلى تغيّر اجتهاده من التفريق إلى الجمع = لجمع الترجمتين في ترجمة واحدة، ثم نبهنا لاحتمال التفريق الذي كان عليه سابقا، كاختلاف الاسم أو النسب ونحو ذلك مما يوهم التفريق، وهو مما يفعله البخاري مرات كثيرة: أنه ينبه على وجوه الاختلاف في اسم الراوي الذي يرجح فيه أنها وجوه تسمية لراو واحد.

ويرجح هذا الاحتمال على احتمال المعلمي: أن اختلاف الاجتهاد في العادة لا يكون من التقرير إلى ضده -من التفريق الباتّ إلى الجمع- بل الغالب أن يتدرّج الرأيُ إلى المنزلة الوسط، ثم قد ينتقل إلى الضد، وقد يبقى في المنطقة الوسطى، لكن انتقاله إلى الضد ليس هو

---

(١) ولا يعني ذلك منع القول بتغير اجتهاد الأئمة، كما هو ظاهر من كلامي.

الغالب، بل هو الأقل. والوسط في مسألتنا: هو ورود احتمال الجمع، بعد أن كان غائبا، لكنه احتمالٌ لم يبلغ حدّ ترجيحه. ولذلك استمرّ البخاري علىٰ التفريق، مع إلماحه إلىٰ الاحتمال الضعيف لديه في الجمع من خلال قرنه.

فإن قيل: ما الفرق بين الاحتمالين المعنويين اللذين ذكرتهما؟ ما دام البخاري في الاحتمالين كليهما يرىٰ التفريق!

والجواب:

- **أن الاحتمال الأول:** يؤكد من خلاله البخاري علىٰ التفريق وعلىٰ إصراره عليه، وأن الاختلاف في الراوي وقرائن الجمع فيه لم تكن غائبة عنه منذ فرق الترجمة إلىٰ أن قرنها.

- **وأما الاحتمال الثاني:** فالبخاري يبين ظهور احتمال الجمع لديه، ووجه القوة فيه، التي تؤثر في قوة ترجيحه القديم بالتفريق، لكنها لا تبلغ درجة تغيير الاجتهاد بالقول بالجمع، فما زال الأرجح لديه هو التفريق.

*** وأما كيف سيؤدي التزامُ نظرية المعلمي في دلالة (القَرْن) إلىٰ اضطرابها وفساد دلالتها- فيتضح من الوجوه التالية:**

١- عندما لا يكون في الرواة إلا راويان فقط مسميان بالاسم الذي سُمّيا به، وهما اثنان في اجتهاد البخاري، فهو يرىٰ التفريق بينهما. فسيضطر البخاري -حينئذ- إلىٰ القَرن، رغم تفريقه بينهما! فكيف يمكن أن تطّرد دلالة القرن التي يزعمها المعلمي في هذه الحالة. هذا يعني أن هذا المنهج منهج مختلٌّ، لا يصح أن يُنسب إلىٰ البخاري بمجرد الظنون والتوهمات، ولو ثبت عنه هذا المنهج لكان هو بذاته نقدا موجها إليه، يُعاب به كتابه ومنهجه فيه.

ومن أمثلة ذلك: ترجم البخاري لرجلين يقال لهما (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلَّا مقروني الترجمة اضطرارًا عند البخاري مهما اختلفت روايات «التاريخ الكبير»؛ ومهما كان اجتهاد البخاري في الجمع والتفريق، لأن الباب ليس فيه إلا ترجمتان[1]. فلو أراد البخاري التفريق، وهو يتبع المنهج الذي زعمه المعلمي، كيف سيفعل؟!

○ إن فرق الترجمتين: ستبقىٰ دلالة القرن تمنع من بيان مراده، بل تدل علىٰ خلاف مراده

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٢٢- ١٢٣) رقم (٢٤٣٠، ٢٤٣١).

(وفق نظرية المعلمي).

○ وإن جمعهما وهو يرى التفريق: كان أسوأ في الإيهام.

والواقع أن الحافظ عبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠هـ) قد علّق على هذه الترجمة بقوله: «قد فرق البخاري بين الراوي عن أبي سعيد والراوي عن أبي أمامه، ويُحتمل أن يكونا واحدًا»[1].

فلم يستطع أن يفهم من تصرف البخاري إلا أنه أراد التفريق، رغم ورود احتمال كونهما واحدًا عند عبد الغني.

وهذا التفريق ونحوه في «التاريخ الكبير» في الأسماء الثنائية التي لا ثالث لها ينسف دلالة القرن التي زعمها المعلمي.

٢- ومما يخرم قاعدةَ المعلمي في دلالة اقتران التراجم على عدم التفريق: أنه ربما قرن ترجمتين منفصلتين، فيهما اشتباه كبير، ومع ذلك ينصُّ البخاري على الافتراق، قاطعا جازمًا به! مما يعني أنه لم يقرن بينهما للاحتمال، ولا للإشارة إلى قوة القول بالجمع، كما يزعم المعلمي.

كما فعل في ترجمة (هلال بن أبي حميد الوزان)، ترجم له، وقرن به -في رواية ابن سهل[2]- ترجمة (هلال بن أيوب الصيرفي)، وقال في ترجمة الثاني: «وليس بالوزان»[3].

---

(١) «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٩/ ١٥٨) رقم (٥٧٥٩).

(٢) هو كذلك في المطبوع وفي نسخة أيا صوفيا، وهي من رواية ابن سهل كما جاء في صفحة عنوانها، وكما وُصفت به في تحقيق المعلمي -خاتمة المجلد الثامن: القسم الثاني من الرابع- ص (٢-٣).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٢٠٧) رقم (٢٧٢٩، ٢٧٣٠).

وقد وهَّم الخطيبُ في «الموضح» البخاريَّ في هذا التفريق، ورجّح أن أيوب: ابن أبي حميد الوزان هو ابن أيوب الصيرفي نفسه[١].

٣- ومما يخرم قاعدةَ المعلمي في دلالة اقتران التراجم علىٰ عدم التفريق: أننا وجدنا البخاري يقرن بين ترجمتين لا يُختلف في افتراقهما، ولا يمكن أن يُزعم بأن البخاري كان مترددا فيهما، ومع ذلك: فالبخاري قرن بين ترجمتيهما مع جزمه بالتفريق. مما سيعني -وفق تقرير المعلمي- أن البخاري يقرن الترجمتين لا للتفريق، ويقرن بينهما للتفريق أيضًا! فكيف إذن نعرف مراد البخاري مع تحقق الأمرين في «تاريخه»: أنه مرات يقرن بين ترجمتين لمتشابهي الأسماء وهو لا يريد التفريق -بزعم المعلمي- وهو مرات أخرىٰ يقرن بينها وهو يريد التفريق، وهو غير مضطر للقَرْن؛ إذْ يمكنه تفريق الترجمتين عن الاقتران دون إخلالٍ بالترتيب الهجائي الذي التزمه؟!

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ترجم البخاري لـ(زيد بن حُباب مولىٰ بني ليث)، وقرن ترجمته بترجمة (زيد بن الحباب العكلي التميمي)[٢]، وهما اثنان بلا خلاف[٣].

وترجم البخاري لـ(زيد بن جبير) وقرن به ترجمة لـ(زيد بن جبيرة)[٤]، وهما اثنان بلا اختلاف[٥].

وترجم البخاري قارنا بين (عبد الله بن عبيد الأنصاري)، و(عبد الله بن عبيد بن عمير

---

(١) «الموضح للخطيب» -الوهم (٦٣)- (١/ ١٨٦- ١٩٢).

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٩١) رقم (١٣٠١، ١٣٠٢).

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» للخطيب (٢/ ٩٧١- ٩٧٤) رقم (٥٢٧- ٥٢٨)، و«المعجم في مشتبه الأسماء» لأبي الفضل الهروي (١٢٦) رقم (١٩٧- ١٩٨).

(٤) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٩٠) رقم (١٢٩٨، ١٢٩٩).

(٥) انظر: «تالي تلخيص المتشابه» للخطيب (٢/ ٥١٧-٥١٨) رقم (٣٣٤، ٣٣٥)، و«معجم مشتبه الأسماء» لأبي الفضل الهروي (١٤٠) رقم (٢٢٥- ٢٢٦).

الليثي)[1]، فوهمه الخطيب في التفريق[2]. لكن المعلمي رجح التفريق، وبَرّأ بذلك البخاريَّ من الوهم، حيث قال في نهاية تعليقه: «فبرئ البخاري -ومن وافقه كأبي حاتم الرازي- من الوهم»؛ لأنه فرَّق الترجمتين (ولو مع القَرْن). فصار التفريق مع القَرْن يدل علىٰ الجمع، وهو نفسه يدل علىٰ الافتراق عند المعلمي!

٤- إذا كان البخاري يقرن التراجم من أجل بيان اتّحادها بغير جزم بذلك لبقاء الاحتمال، كما يقرر المعلمي. فلماذا يجعل مرات أخرىٰ الترجمة ترجمةً واحدة -ولا يفرقها- مع بقاء الاحتمال، وهو يعلم بذلك الاحتمال؟ فالاحتمال الوارد مرة يفرق معه الترجمة مع القرن (ومع التفريق أيضًا)، ومرة يجمع، فماذا بقي من هذه الدلالة، وهي تدل علىٰ الشيء وضده!

فمثلا: عقد الإمام البخاري بابا لمن اسمه (حاجز)، وهو لا يعقد -في العادة- بابا خاصًا للاسم المنفرد، وإنما يجمع تراجم أصحاب الأسماء المفردة كلهم في باب خاص بهم. ولذلك علق المعلمي علىٰ هذا الباب بقوله: «إنما عقد هذا الباب هنا، والترجمة واحدة: لاحتمال أن يكون الراوي عن أم قتيبة غير الجسري كما يأتي»[3]. ثم لم يذكر الإمام البخاري إلا ترجمة واحدة، قال فيها: «حاجز الجسري: عن شريك بن نملة، يعد في الكوفيين. قاله محمد بن يوسف سمع وكيعا عن شريك، ولم ينسبه إسحاق بن كعب عن شريك. وقال يحيىٰ بن أبي بكير عن شريك عن جابر بن عبد الله المحاربي[4]»، وروىٰ حجاج بن أرطاة عن حاجز بن عبد

---

(١) «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٢- ١٤٣) رقم (٤٢٩، ٤٣٠).

(٢) «الموضح» للخطيب -الوهم (٤٣)- (١/ ١٣٥- ١٣٧).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري -حاشية التحقيق- (٣/ ١١٣).

(٤) كذا في المطبوع، والظاهر أنه محرف عن حاجز بن عبد الله المحاربي، كما في كتاب «من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين» رقم (٢٧٥).

وقد صح ظني، فقد أثبت محققو الطبعة الجديدة للتاريخ الكبير الاسم علىٰ الصواب (حاجز بن عبد الله)، فانظر: «التاريخ الكبير» -سنة (١٤٤٠هـ). بتحقيق/ الدباسي، وإشراف/ النحال- (٣/ ٤٩٣) رقم (٣٢٦١).

الله عن أم قتيبة بن مسلم»[١]. فهنا ذكر الإمام البخاري -وفق تحقيق المعلمي لكتابه- ثلاثة أسماء في ترجمة واحدة:

١- حاجز الجسري.

٢- حاجز بن عبد الله المحاربي[٢].

٣- حاجز بن عبد الله.

في حين فرق ابن أبي حاتم بين:

١- حاجز بن عبد الله: الراوي عن أم قتيبة بن مسلم.

٢- وحاجز بن عبد الله الجسري: الراوي عن شريك بن نملة[٣].

فعلق المعلمي علىٰ ترجمتي ابن أبي حاتم بقوله في حاشية «التاريخ الكبير»: «أفرده ابن أبي حاتم بترجمة، وقد أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ ذلك».

فمع وجود الاحتمال عند الإمام البخاري، والذي دل عليه إفراده بابا لهذا الاسم الفرد -كما قال المعلمي نفسه- فقد جمع البخاري الأسماء في ترجمة واحدة!

فصار منهج البخاري وفق تقرير المعلمي: الجمع عند الاحتمال، والتفريق مع القرن عند الاحتمال أيضًا. فلا صار يدل علىٰ الجمع، ولا علىٰ التفريق!

* **والحقيقة الثالثة:** أن الاستدلال لقوة دلالة تفريق التراجم علىٰ التفريق بين أصحابها ما كانت لتحتاج إلىٰ استدلال، لقوة الدلالة ووضوح الدليل فيها، لولا ما زعمه المعلمي، وتقليد المقلِّدين له. فالبدهي المتقرِّر عند أي عالم سابق أو باحث متحرِّر هو أن تفريق التراجم يعني افتراق أصحابها عند المفرِّق (قطعًا منه أو ترجيحًا أغلبيًّا)؛ إلَّا إن جاء الدليل الذي يسمح بخروجنا عن هذا الأصل استثناءً منه، فعندها يمكن أن نعتبر تفريق التراجم غير دال علىٰ افتراق أصحابها؛ لأن الدليل الذي أجاز الاستثناءَ أَبقىٰ الأصلَ علىٰ دلالته بغير وجوده؛ ولذلك وجدنا

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١١٣) رقم (٣٨٢).

(٢) تحرفت في طبعة المعلمي إلىٰ (جابر بن عبد الله)، كما سبق.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠٥) رقم (١٣٦٠- ١٣٦١).

العلماء كلهم علىٰ اعتبار هذا المعنىٰ المخالف لادِّعاء المعلمي.

ولذلك لم يراعها الخطيب في مواطن أخرىٰ من توهيماته، ولا راعاها أحدٌ من العلماء قبل المعلمي! لم يراعوها حتىٰ مع قرن التراجم كما في زعم المعلمي!! فالخطيب البغدادي لم يكن وحده الغافل عن منهج البخاري الذي اكتشفه المعلمي، بل كل العلماء قبله وبعده كانوا غافلين.. وفق زعم المعلمي. ولذلك لم يزعم المعلمي أن أحدًا قرَّر هذا المنهج المكتشَف قبلَه، ولن يقدر علىٰ هذا الزعم. وكان الأَولىٰ به أن يصرِّح بأنه يخالف الأئمة كلهم، وقد وقف بنفسه علىٰ خلافه لهم في دعوىٰ وجود هذا المنهج في تاريخ البخاري! ثُمَّ يحق له بعد هذا البيان أن يخالفهم بالدليل، لو أمكنه ذلك.

وسأذكر هنا نماذج من العلماء الذين لم يفهموا من تفريق البخاري بين التراجم إلَّا الحكم منه بافتراق أصحابها، حتىٰ مع قَرن التراجم:

١ - أبو حاتم الرازي وابنه أبو محمد بن أبي حاتم:

فمثلا: قال البخاري في التاريخ: «خبيب بن عبد الله: سمع عائشة، قاله سعيد بن أبي هلال، عن يحيىٰ بن عبد الله بن مالك»[1]، ثم قال في الترجمة المستقلة التالية لها مقرونةً بها: «خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي: مات قبل أن يُستخلف عمر بن عبد العزيز، روىٰ عنه عثمان بن حكيم، قاله عبد الله بن محمد الجعفي...»[2].

فتعقبه ابن أبي حاتم في «بيان خطأ البخاري» بقوله: «فصلهما وهما واحد، سمعت أبي يقول: هما واحد»[3].

في أمثلة عديدة مثل هذه الترجمة، لا يَعُدُّ أبو حاتم وابنُه تفريقَ البخاري (ولو مع القَرْن - حسب تعبير المعلمي -) عدمَ تفريق منه، بل فهما من ذلك أن البخاري يفرق[4].

---

(١) رقم (٧١٣).

(٢) رقم (٧١٤).

(٣) «بيان خطأ البخاري» لابن أبي حاتم رقم (١٣٤).

(٤) انظر: «بيان خطأ البخاري» رقم (١٣٤، ٢٢٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٤١١، ٥٧٥، ٦٢٨).

٢- وابن حبان: وهو من أتبع الناس للبخاري ومن أكثرهم إفادة من «تاريخه»[1]، ومع ذلك كان يَعُدُّ تفريقَ الترجمة عند البخاري دالًّا علىٰ تفريق الأعيان، لو مع قرن التراجم.

فمن فرق بينهما البخاري، ولو أنه قرن بينهما في ترجمتين متواليتين، يعدهما ابن حبان شخصين مختلفين ويترجم لهما ترجمتين متباينتين أيضًا؛ اتباعًا منه لما فهمه من تصرف البخاري، ولم يراعِ ما ادَّعاه المعلمي، وهذا كثير جدًّا، وهو الأصل في تصرف ابن حبان.

وانظر من أمثلة ذلك:

• ترجمة (ربيع بن حبيب أبو سلمة الحنفي)، وترجمة (ربيع بن حبيب: سمع الحسن وابن سيرين)[2].

• وترجمة (سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي: وكان بالري)، وترجمة (سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي، سمع مجاهدا»، فرقهما البخاري في ترجمتين مقترنتين[3]، ففرقهما ابن حبان في ترجمتين[4]، مع أن المعلمي أورد ما يدل علىٰ أنهما واحد ورجح ذلك[5]. فلم ينظر ابنُ حبان إلىٰ احتمال أن يكون البخاري أراد الجمع، مع أن الجمع في الحقيقة هو الراجح، بل زاد فزعم أن أحدهما (الزبيري) بالراء والآخر بالدال (الزبيدي)، وجعل كل واحد منهما في طبقة تختلف عن طبقة الآخر: أحدهما من أتباع التابعين، والآخر من تبع أتباع الأتباع.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر عن ابن حبان في «تهذيب التهذيب» -ترجمة سلام بن مسكين-: «وهو يتبع البخاري دائما»، (٤/ ٢٨٢)، وقال أيضًا -في ترجمة أبي عاصم الضحاك بن مخلد-: «ومن عادته اتّباع البخاري» (٤/ ٤٥٢).

(٢) «التاريخ الكبير» رقم (٩٤٥، ٩٤٦)، مع «الثقات» لابن حبان (٦/ ٢٩٩، ٢٩٩- ٣٠٠).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري رقم (١٦٤٤، ١٦٤٥).

(٤) «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٦٥- ٣٦٦) (٨/ ٢٦٠- ٢٦١).

(٥) كما تجده في «التاريخ الكبير» وحاشية تحقيقه (٣/ ٤٩٢).

٣- والدارقطني:

ومن أمثلة ذلك هاتان الترجمتان:

• ترجم البخاري لإسماعيل بن أبي سعيد المهري المدني، وأخطأ فخلط ترجمته بترجمة إسماعيل بن أبي سعيد شَرْوَس الصنعاني، فصارا عنده شخصًا واحدًا، ثُمَّ قرن به ترجمة جديدة لمن سماه: إسماعيل أبو سعيد: روىٰ عن عكرمة، وروىٰ عنه معمر[١]. فخطأه الدارقطني في ذلك، وبين أنَّ إسماعيل بن أبي سعيد الصنعاني هو نفسه الذي روىٰ عن عكرمة وروىٰ عنه معمر[٢].

لكن المعلمي ما زال مُصِرًّا أنه لا وهم؛ لأن البخاري قرن الترجمتين، مكتفيًا بهذه الإشارة عن التصريح، لورود الاحتمال!

والمهم هنا: هو أن الدارقطني لم يفهم هذه الإشارة المزعومة، وعدَّ ذلك وهمًا من البخاري.

• وفي ترجمة إسماعيل بن أبي شعير الصنعاني في «التاريخ الكبير»، فرقها البخاري عن الترجمة السابقة لها مقرونةً بها، وهي ترجمة إسماعيل بن شَرْوَس الصنعاني[٣]، فوهمه الدارقطني في هذا التفريق، مع أن الترجمتين كانتا مقرونتين في النسخة التي عند الدارقطني[٤].

٤- وأبو الفضل الهروي (المتوفىٰ حوالي سنة ٤٥٠هـ):

كما في ترجمة (تميم بن حَذْلَم) و(تميم بن حِذْيَم) في «معجم مشتبه الأسماء» لأبي الفضل

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥٧) رقم (١١٣٠- ١١٣١).

(٢) «الموضح» للخطيب (١/ ٣- ٤).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٠) رقم (١١٣٩) (١/ ٣٥٩- ٣٦٠) رقم (١١٣٨).

(٤) كما هو ظاهر عبارته عند الخطيب في «الموضح» (١/ ٤)، وفي حاشية «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٣٦٠) الحاشية رقم (١).

الهروي[1]، موازنة بـ«التاريخ الكبير» للبخاري[2]، و«الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب[3].

ولا راعاها المتأخرون من أئمة الحديث:

٥- كابن عساكر مؤرخ دمشق (ت: ٥٧١هـ):

فلما ترجم البخاري لسلمة بن بشر بن صيفي، وقرن بها ترجمةً أخرىٰ لسلمة بن بشير الدمشقي[4]، قال ابن عساكر متعقبا: «فرق البخاري بينهما وتابعه ابن أبي حاتم... وعندي أنهما واحد»[5]، فلم يفهم ابن عساكر إلا أن البخاري فرق بين الترجمتين رغم قَرْنه بين الترجمتين، ورغم أن ابن عساكر أورد الترجمتين من رواية أبي الحسن بن سهل المقرئ التي جعلها المعلمي آخر الروايات والتي قرنت بين الترجمتين.

وأمّا مع عدم القرن فما أكثر أمثلة اعتبار ابن عساكر تفريق التراجم تفريقا بين أصحابها[6].

---

(١) «معجم مشتبه الأسماء» لأبي الفضل الهروي -تحقيق/ نظر الفريابي- (٨٢) رقم (٩٩، ١٠٠) -وتحقيق/ محمد بن علي الأزهري -(٩٤) رقم (٢٦٥-٢٦٦).

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٢- ١٥٣) رقم (٢٠٢٠، ٢٠٢١).

(٣) «الموضح» للخطيب -الوهم (٢١)- (١/ ٧٦- ٨١).

(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٨٣) رقم (٢٠٣٩، ٢٠٤٠).

(٥) «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٠- ١١).

(٦) **كما تجده في التراجم التالية:**

١- (محمد بن أبي الدرداء)، وترجمة: (محمد بن سليمان بن أبي الدرداء) «التاريخ الكبير» (١/ ٧٧، ٩٨)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ٤٤٢).

٢- وفي ترجمة: (محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوىٰ)، وترجمة: (محمد بن زيد: سمع ابن الزبير وابن عباس في المتعة) «التاريخ الكبير» (١/ ٨٤، ٨٥)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٣/ ٥٤).

٣- وفي ترجمة: (مالك بن دينار: أبو هشام)، وترجمة (مالك بن زياد)، فرق بينهما البخاري (٧/ ٣١٠، ٣١٣)، فوهمه ابن عساكر، وقال: «فرق بينهما وهما واحد»، «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٤٤٤)، وسبقه إلىٰ =

٦- وعبد الغني المقدسي صاحب الكمال (ت: ٦٠٠هـ):

فلما ترجم البخاري لرجلين يقال لهما: (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلَّا مقروني الترجمة عند البخاري مهما اختلفت الروايات عنه[1]، فعلق عبد الغني المقدسي علىٰ ذلك بقوله: «قد فرق البخاري بين الراوي عن أبي سعيد والراوي عن أبي أمامه، ويُحتمل أن يكونا واحدًا»[2]، ففهم أن هذا الصنيع من البخاري تفريق بين الترجمتين.

٧- والمزي(ت: ٧٤٢هـ):

كما في التراجم التالية:

- ترجم البخاري لرجلين يقال لهما: (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلَّا مقروني الترجمة عند البخاري مهما اختلفت الروايات عنه[3]، فاعتبر المزي ذلك تفريقا كما تجده في «تهذيب الكمال»، متنبها لما نقله محققه عن خط المزي ردًّا منه علىٰ جمع المقدسي[4].
- وانظر ترجمة سلمة بن بشر بن صيفي في «تهذيب الكمال»[5]، موازنة بـ«التاريخ الكبير»[6].

هذا التوهيم عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، كما تراه في ملحق بآخر «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٤٥٤).

٤- وفي ترجمة: (يزيد بن عبد الله بن موهَب)، وترجمة: (يزيد بن موهب الأملوكي) (٨/ ٣٤٥، ٣٥٧)، قال ابن عساكر: «كذا فرق بينهما، وهما رجل واحد»، «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٢٧٣).

(١) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٢٢- ١٢٣) رقم (٢٤٣٠، ٢٤٣١).

(٢) «الكمال في أسماء الرجال» لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٩/ ١٥٨) رقم (٥٧٥٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٢٢- ١٢٣) رقم (٢٤٣٠، ٢٤٣١).

(٤) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٢٦- ٣٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٦) «التاريخ الكبير» (٤/ ٨٣) رقم (٢٠٣٩، ٢٠٤٠).

• وترجمة كيسان بن عبد الله بن طارق في «تهذيب الكمال»[1]، موازنة بـ«التاريخ الكبير»[2].

٨- والذهبي (ت: ٧٤٨هـ)[3]:

كما فيما يلي:

• عباد بن كثير في «الميزان»[4]، موازنة بترجمة البخاري في «التاريخ الكبير»[5].

• عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّماري، وعبد الملك بن عبد الرحمن الشامي، فرقهما البخاري مقرونيين[6]، فاعتبره الذهبي تفريقا[7].

٩- ومُغُلْطاي (ت: ٧٦٢هـ):

فانظر التراجم التالية:

• ترجمة رزين بن حبيب الجهني: في «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧٨) رقم (١٥٩٣)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٤) رقم (١٠٩٨، ١٠٩٩).

• وترجمة زياد بن رياح: في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ١٠٥) رقم (١٧٢٠)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٥١-٣٥٣) رقم (١١٩٠، ١١٩١).

• وترجمة سعيد بن خثيم: في «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٢٨٥) رقم (١٩٣٢)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٠) رقم (١٥٦٣، ١٥٦٤).

• وترجمة صالح بن عبيد: مصرحا بتوالي الترجمتين (٦/ ٣٣٩) رقم (٢٤٦٢)، موازنة

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٣٩- ٢٤٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٣- ٢٤٣) رقم (١٠٠١، ١٠٠٢).

(٣) كما في ترجمتي: عباد بن كثير في الميزان (٢/ ٣٣٦- ٣٤٠) رقم (٣٩٣٢، ٣٩٣٣)، موازنة بترجمة البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣) رقم (١٦٤١، ١٦٤٢).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٣٦- ٣٤٠) رقم (٣٩٣٢، ٣٩٣٣).

(٥) «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣) رقم (١٦٤١، ١٦٤٢).

(٦) «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٢) رقم (١٣٧١، ١٣٧٢).

(٧) «تذهيب التهذيب» للذهبي (٦/ ١٥٠).

بـ«التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٦) رقم (٢٨٣٥، ٢٨٣٦).

• وترجمة منقذ بن قيس: في «إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣٧٦) رقم (٤٧٥٢)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٨/ ١٨) رقم (١٩٩١، ١٩٩٢).

١٠ - وابن حجر (ت: ٨٥٢هـ):

وهذا كثير جدًّا من الحافظ ابن حجر، لكن من ألطف المواضع الدالة علىٰ عمق دلالة الترجمتين مع الاقتران علىٰ التفريق عند ابن حجر: أنه في تفريق البخاري بين تميم بن حَذْلَم وتميم بن حِذْيَم في «التاريخ الكبير»[1]، مع ما أورده في الصحيح مما يدل علىٰ أن (ابن حذلم) هو نفسه الذي ترجم له بـ(ابن حذيم)؛ لأنه أورد في «الصحيح» قصة ابن حذيم التي ذكرها في «التاريخ» منسوبة لابن حذلم، وهي القصة التي ذكر المعلمي أنها دالة علىٰ أن البخاري عاد في «الصحيح» إلىٰ الجزم بكونهما واحدًا، مع أنه في «التاريخ» كان مترددًا في ذلك بزعم المعلمي[2].

فلما وقف الحافظ ابن حجر علىٰ تصرف البخاري في «التاريخ» وفي «الصحيح»، فأورد احتمال أن تكون القصة الواحدة وقعت لشخصين اثنين: أحدهما هو ابن حذلم، والآخر هو ابن حذيم، وأن البخاري في «الصحيح» رجح أنها وقعت لواحد، وأما في «التاريخ» فلم يرجح شيئًا؛ أي لم يرجح هل تكررت القصة الواحدة مرتين لشخصين؟ أم هي لشخص واحد[3]!!

فلا يَرِدُ عند ابن حجر أي احتمال في دلالة قرن الترجمتين؛ إلا أنه دالٌّ علىٰ التفريق، وأنهما ترجمتان لشخصين اثنين مختلفين عند البخاري، مهما قويت قرائن الجمع، حتىٰ بلغت عند المعلمي حد ادِّعاء جزم البخاري بالجمع في «الصحيح»! مع ذلك: لا مانع عند ابن حجر من إيراد الاحتمال الذي في غاية البعد: وهو تَكَرُّرُ القصة الواحدة، ولشخصين أحدهما يقال له: (تميم بن حذلم) والآخر: (تميم بن حذيم)! ولا يَرِدُ عند ابن حجر -أبدًا- أن البخاري أراد التنبيه علىٰ احتمال الجمع بينهما!! فإلىٰ هذا الحد البعيد يغيب عن ذهن الحافظ ابن حجر ما

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٢- ١٥٣) رقم (٢٠٢٠، ٢٠٢١).

(٢) «الموضح» (١/ ٧٩).

(٣) انظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٢/ ٤٠٩- ٤١١).

ادّعاه المعلمي من منهجٍ للبخاري: في دلالة التفريق مع القَرْن.

* **وانظر من أمثلة اعتبار الحافظ ابن حجر أن عقد البخاري ترجمتين تفريقا حتىٰ مع القَرْن:**

• «تهذيب التهذيب» لابن حجر -ترجمة أنس القيسي البصري- (١/ ٣٧٩) موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٢/ ٣١) رقم (١٥٨٥، ١٥٨٦).

• «تهذيب التهذيب» -ترجمة أهبان الغفاري ابن امرأة أبي ذر- (١/ ٣٨١)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٢/ ٤٥) رقم (١٦٣٤، ١٦٣٥).

• «تهذيب التهذيب» -ترجمة رزين بن حبيب الجهني- (٣/ ٢٧٥- ٢٧٦)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٤) رقم (١٠٩٨، ١٠٩٩).

• ترجمة سعيد بن خثيم في «التهذيب» (٤/ ٢٢- ٢٣)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٠) رقم (١٥٦٣، ١٥٦٤).

• ترجمة صالح بن عبيد في «التهذيب» (٤/ ٣٩٦- ٣٩٧)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٦) رقم (٢٨٣٥، ٢٨٣٦).

• ترجمة عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري الأشهلي في «التهذيب» (٦/ ١٥٢)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٥/ ٢٦٥- ٢٦٦) رقم (٨٥٧، ٨٥٨).

• ترجمة محمد بن خالد القرشي في «التهذيب» (٩/ ١٤٦)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (١/ ٧٣) رقم (١٨٥، ١٨٦).

• وترجمة منقذ بن قيس في «التهذيب» (١٠/ ٣١٧)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٨/ ١٨) رقم (١٩٩١، ١٩٩٢).

• و«تعجيل المنفعة» لابن حجر -ترجمة إسماعيل بن ثوبان- (١/ ٣٠٤- ٣٠٦) رقم (٤٩)، و«التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٩) رقم (١٠٩٨، ١٠٩٩)، وخطّأ ابنُ حجر جمعَ ابنِ أبي حاتم بين الترجمتين، وحُكمَه بالاتفاق، وعدَّ هذه الترجمة من فوائت الخطيب في «المتفق والمفترق».

* **والحقيقة الرابعة:** أنَّ ما نسبه المعلمي إلىٰ البخاري من أنه إذا قرن ترجمتين فهي إشارة

من البخاري إلىٰ احتمال الاتفاق: هي دعوىٰ من المعلمي، لم يذكرها البخاري، وإنما استنبطها المعلمي -قد يزعم- بالاستقراء، لكني وجدت الاستقراء لا يدل عليه:

- فقد يفرق البخاري التراجم ولا يقرنهما ببعض، وهو يرجح أنهما واحد[1].

---

(١) ومن أمثلة ذلك:

١- ترجمة محمد بن القاسم بن عيسىٰ بن سميع، ذكر بعدها ترجمة محمد بن عيسىٰ الوابشي، ثم ذكر ترجمة محمد بن عيسىٰ بن سميع القرشي، وقال البخاري في آخر ترجمته: «يقال هو الأول»، «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٣) رقم (٦٣٠- ٦٣٢)، وانظر: «بيان خطأ البخاري» لابن أبي حاتم رقم (٢٦)، و«الموضح» (١/ ٤٤ -٤٥).

٢- وترجمة: (عبد الله بن عيسىٰ الجَنَدِي: عن محمد بن أبي محمد)، قال البخاري: «إن لم يكن هو الأول، فلا أدري»، وذكر قبله راويًا آخر لا علاقة له بالجَنَدِي، وقبله ذكر المقصود، وهو (عبد الله بن عيسىٰ بن بحير)، «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٣- ١٦٤) رقم (٥١٤، ٥١٦)، وفي ترجمة: (محمد بن أبي محمد عن أبيه عن أبي هريرة) بيّن البخاري دليل الجمع (١/ ٢٢٥- ٢٢٦). وقد جمع بينهما ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٢٦-١٢٧).

٣- وترجمة: محمد بن أبي جميلة النصري، قال البخاري في آخرها: «إن لم يكن ابن أبي جميلة هذا ابنَ سليمان، فلا أدري». وبعدها بأربعين صفحة ترجم لمحمد بن سليمان أبي ضمرة النصري، وقال أيضًا: «إن لم يكن محمدَ بنَ أبي جميلة، فلا أدري». انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٥٨، ٩٨)، ولذلك جزم ابن حبان بأنهما واحد في «كتاب الثقات» (٧/ ٣٩٢).

وهذا التعبير: «إن لم يكن فلان، فلا أدري» قد يستعمله البخاري فيمن يرجح فيه الجمعَ بين الراويين، كما تجده في ترجمة حبيب بن جُرَي النهدي الكوفي، قال فيه: «إن لم يكن ابن كليب، فلا أدري»، «التاريخ الكبير» (٢/ ٣١٤)، في حين قال في ترجمة والده: جُرَي بن كليب النهدي: «أراه والد حبيب»، «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٤٤).

ولم أجد الرازيين (أبا حاتم وأبا زرعة) والخطيب البغدادي ناسبِين الوهمَ إلىٰ البخاري فيما فَرّقَ ترجمته لكنه نبه فيه علىٰ العلاقة بنحو هذه العبارة فيما يحكونه عنه من أوهام التفريق، مما يدل علىٰ أنهم يَعدُّون قولَه هذا مما يُبرِّئُ ساحته من احتمال الوهم.

٤- وترجمة: (محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني)، فرقها عن ترجمة: (محمد بن عمرو الهاشمي: عن زينب)، ثم قال في الثاني: «إن لم يكن هذا هو الأول، فلا أدري. يعني: =

- وقد يقرن البخاري ترجمتين وهو يقول بالتفريق[١].

- وقد يقرن البخاري ترجمتين، ويقول ما يوهم الجمع، وهو لا يقول بالجمع[٢].

محمد بن عمرو بن الحسن)، وكان فرق بين الترجمتين بترجمة (محمد بن عمرو بن الحارث بن المصطلق الخزاعي الأزدي)، مع أن الخزاعي يروي عن جدته زينب، فالاشتباه فيه كبير، مع ذلك لم يقرن بينهما. فانظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٨٩- ١٩١). وقد عدّ ابن عساكر هذا الفعل من البخاري تفريقًا بين الترجمتين (٥٥/ ١٨).

(١) كما في ترجمتي عباد بن كثير:

١- قال في الأول: «عباد بن كثير الرملي: فيه نظر». «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣) رقم (١٦٤١).

٢- وقال في التالي له: «عباد بن كثير الثقفي البصري: سكن مكة، تركوه»، «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣) رقم (١٦٤٢).

وواضح من اختلاف البلد، واختلاف منزلة الجرح والتعديل: أنهما عند البخاري اثنين. ولذلك صرح مغلطاي أن البخاري فرق بينهما في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٨١) رقم (٢٧٠٤)، وقد جرىٰ علىٰ أن البخاري يفرق بينهما كل من المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٤٥- ١٥٤)، والذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٣٦- ٣٤٠) رقم (٣٩٣٢، ٣٩٣٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٥/ ١٠٠- ١٠٣).

(٢) في ترجمة: ثابت بن هُرْمز أبي المقدام الحداد، ترجم البخاري عقبها مباشرة ترجمة مقرونةً بها، وهي ترجمة: ثابت بن هُرَيمز (بالتصغير)، وقال البخاري فيها: «قال أحمد: هو ثابت بن هرمز، ويقال: هريمز»، «التاريخ» (٢/ ١٧١- ١٧٢). فرُغم أن البخاري قرن بينهما، ورغم أنه ذكر ما يوهم أنهما واحد، وأن ابن هُرَيمز هو ابن هرمز، = لم يفهم أحدٌ أن البخاري يريد الجمع. فابن أبي حاتم، فرق بينهما (٢/ ٤٥٨، ٤٥٩)، وابن حبان في «الثقات» لم يجمع بينهما (٦/ ١٢٤)، وقال: «ومن زعم أنه ثابت بن هرمز، فإنما تورّع عن التصغير»، ففهم أن مراد البخاري أن يقول: إن من سمىٰ ابن هُرَيمز بابن هُرْمز إنما سماه بذلك تورعا عن تصغيره، لا أنه جمعه بالذي سبقه. ولم يعدهما المزي واحدا، بدليل أنه ما ذكر في شيوخ ابن هرمز أحدا من شيوخ أو تلامذة ابن هريمز، كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٨٠-٣٨١).

رغم أن الاثنين كوفيان، وطبقتهما تكاد تكون واحدة، فابن هريمز (المصغر) يروي عنه مغيرة بن مِقْسَم الذي يشترك في بعض شيوخه مع الثوري وشعبة اللذين يرويان عن ابن هرمز (مكبرا). مع ذلك ما أراد البخاري الجمع، ولا ادّعاه المعلمي ولا من سبقه عليه.

فاقترانُ الترجمتين، والعبارة الموهمة بالجمع، واتحاد البلد، واتحاد الطبقة = كل تلك القرائن لم تكن =

- وقد يفرق البخاري التراجم بلا اقتران، وتكون لراو واحد، كما يصرح هو بذلك[١]، وقد يشير إلىٰ شكه في الجمع في أحد تلك التراجم[٢].

الدليل الثاني

واستدل المعلمي لزعمه: أنه وجد كثيرا من التراجم التي أوردها البخاري متابعةً (مع القَرْن)، كان الصواب فيها أنها لشخص واحد، أو الأرجح أنها كذلك ولو ظنًّا راجحًا، فزعم المعلمي أنه لا يصح تفريق التراجم إلا مع الجزم بافتراق الرواة، وأن غلبة الظن بافتراقهم لا تكفي للتفريق بين التراجم، وأن هذا هو ما كان يفعله البخاري: يترجم ترجمتين، مع قَرْنهما، للإشارة إلىٰ احتمال الاتفاق من خلال هذا الاقتران.

فانظر إلىٰ المعلمي وهو يتعقب الخطيب بقوله: «ودليل الخطيب علىٰ جزمه»، وفي موطن

بالأمور الكافية لاعتبار أن البخاري أراد الجمع بين الترجمتين، ولا حتىٰ عند المعلمي؛ إلا عند محقق «تهذيب الكمال» الذي اغترّ بظاهر تصرف البخاري، وظنه يقصد التنبيه علىٰ الجمع، غافلا عن دلالة تفريق البخاري نفسه للترجمة في ترجمتين اثنتين تِباعًا.

المهم: أن تعلم أن المعلمي لم يلتزم بدلالة هذه القرينة في فهمه لتصرف البخاري.

(١) ترجم البخاري لسعيد الحمصي الشامي، وقال في آخر ترجمته: «إن لم يكن ابن زرعة، فلا أدري» (٣/ ٤٦٦- ٤٦٨)، ثم ترجم في باب آخر لسعيد بن زرعة (٣/ ٤٧٢). ففرق الترجمة، وهو يرجح أنهما واحد.

(٢) ترجم البخاري للحكم بن ظهير، وذكر في ترجمته أنه رُوي أيضا عمن اسمه الحكم بن أبي خالد، وعمن اسمه الحكم المكي، ثم قال: «فلا أدري ما هذا من ذاك»، «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٤٥)، مع أنه ترجم للحكم بن أبي خالد ترجمة منفصلة (٢/ ٣٣٨)، وللحكم المكي أيضًا ترجمة منفصلة (٢/ ٣٤٢)، وقال في ترجمة المكي بعد أن ذكر أن في الرواة الحكم بن أبي خالد كذلك: «فلا أدري ما هذا من ذاك»، كما قال في ترجمة الحكم بن ظهير.

وقد رجح المعلمي أنهم واحد، كما في تعليقه علىٰ هذه التراجم.

لكن البخاري فرق، وما قرن التراجم بعضها ببعض، بل ظاهر عباراته التوقف عن الجمع بينها.

آخر يصرح المعلمي بقوة دليل الخطيب في التوهيم، لكنه يقول: «لكنه لا يبلغ حد القطع»[١]، ويدافع عن البخاري في موطن ثالث فيقول: «فلا يزال في الجزم بالاتحاد وقفة، وإن كان هو الراجح فيما يظهر»[٢]، وهذا شأن المعلمي في عامة ما لا يجد له جوابًا، يزعم صواب موقف البخاري لأنه تورع ولم يجزم[٣].

وهذه مغالطة من المعلمي؛ إذ لو كان الأمر كما يزعم لوجب أن يجمع البخاري الترجمتين في ترجمة واحدة، ما دام احتمال الجمع هو الأقوىٰ، وإن كان احتمال الافتراق موجودًا بدرجة أضعف، مع التنبيه إلىٰ احتمال الافتراق (لو أحب التدقيق في ذكر مستندات رأيه)؛ لأن الحكم يجب أن يكون للأرجح ظنًّا، ولأن دلالة تفريق الترجمة علىٰ عدم الجمع أقوىٰ من دلالة القرن علىٰ الجمع، فاستعمال القرن مع التفريق سيؤدي إلىٰ ضدِّ الحكم الذي يقتضيه حال الترجمة، عند رجحان الجمع علىٰ الافتراق عند البخاري.

وأما محاولة المعلمي بالإيهام بأن الجمع لا يكون إلَّا مع القطع بالجمع، وأن ورود احتمال الافتراق -ولو بضعف- يمنع من الجمع = فهي مغالطة ثانية؛ إذ إن علم تراجم الرواة كغيره من العلوم، تفاريعه يصح إثباتها باليقين وبالظن الراجح، ولا يلزم فيها القطع. فإن تَرَجَّحَ عند عالم جَمْعُ اسمين لراوٍ واحد، وجب عليه جمعهما في ترجمة واحدة، لكي لا يُظن أنه يُرجِّح التفريق.

في حين أن المعلمي في مواطن أخرىٰ ينقض هذا التقرير، فيعترف أن البخاري ربما جعل الترجمتين ترجمة واحدة، ورجع عما كان عليه من التفريق، من غير جزم منه في ذلك[٤]، فهو

---

(١) في تعليقه علىٰ الوهم العاشر (١/ ٤٠)، وعلىٰ الوهم الخامس (١/ ٢٠).

(٢) في تعليقه علىٰ الوهم الثامن والأربعين (١/ ١٤٧).

(٣) انظر مثلا: الوهم ٣٣، ٣٥، ٣٨ (١/ ١١٨، ١٢٠، ١٢٦).

(٤) لما خطّأ أبو حاتم البخاريَّ في فصله بين ترجمتين، علق عليه المعلمي بأن البخاري قد جعلهما ترجمة واحدة، كما يريد أبو حاتم، لكن المعلمي قال: «هما في التاريخ في ترجمة واحدة، ولم يجزم بأنهما واحد». «بيان خطأ البخاري» رقم (١٩٣). يعني جمعهما، من غير جزم!

=

يرجح الجمع مع عدم الجزم! وحتىٰ عندما يذكر البخاريُّ حديث رجل في ترجمة آخر يشبهه في الاسم: لا يدل ذلك عند المعلمي علىٰ جزم البخاري أنهما شخص واحدٌ[1].

فلا الترجمتان المقرونتان تدلان علىٰ التفريق (عند المعلمي)، ولا الجمع في ترجمة واحدة يدل علىٰ الجمع، ولا يجزم البخاري مع الترجمتين المقرونتين، كما أنه لا يجزم في الترجمة الواحدة!!

ولو كان الأمر كما زعم المعلمي لأمكن عكس تقريره، ولقيل: إن تفريق البخاري لا يكون إلا مع القطع، فهو عندما فرَّق بين التراجم دلَّ علىٰ قطعه بالافتراق! ويدعم هذا الادِّعاء أن دلالة التفريق أقوىٰ في الدلالة من دلالة القَرْنِ المزعومة.

وفي ترجمة: إبراهيم بن بُديل الخزاعي في «التاريخ الكبير»، أورد البخاري إسنادًا سمىٰ الراوي فيه رجلا في الإسناد بـ(عبد الله بن بديل)، ومع أن الاسم مختلفٌ تماما (إبراهيم) و(عبد الله)، فلمجرد ذكر الإسناد الذي فيه ذكر عبد الله في ترجمة إبراهيم قال المعلمي: «وسيأتي في هذه الترجمة ذكر عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار فكأن المؤلف ت يشير إلىٰ احتمال أن يكون إبراهيم وعبد الله واحدا أو أخوين». «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٥) رقم (٨٨٦). فعند المعلمي: لا مانع أن يجمع البخاري بين اسمين متباينين في ترجمة واحدة علىٰ احتمال أنهما شخص واحد، فعند المعلمي لم يشترط البخاري الجزم بأنهما واحد، واكتفىٰ بالاحتمال! فما بال البخاري -عند المعلمي- يفرق لعدم الجزم، ولمجرد الاحتمال إذن؟!

وفي ترجمة يزيد بن نعامة الضبي، قال المعلمي: «ذكر المؤلف هذه الترجمة هنا في عداد الصحابة يقتضىٰ أنه يرىٰ أن لهذا الرجل صحبة. وقال ابن أبي حاتم: «تابعي لا صحبة له حكىٰ البخاري أن له صحبة وغلط».

أقول: في «تهذيب التهذيب» عن «علل الترمذي» عن المؤلف أن حديث هذا الرجل مرسل، فكأنه إنما ذكره هنا للاحتمال».«التاريخ الكبير» (٨/ ٣١٣-٣١٤) رقم (٣١٤٤)

(١) في ترجمة حبيب بن الشهيد البَصْري، أورد البخاري حديثًا لراو آخر هو حبيب بن الشهيد المِصْري (بالميم)، كما في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٠) رقم (٢٦١٥)، فيعلق المعلمي علىٰ توهيم الخطيب للبخاري بهذا الجمع، مقرا بالتفريق، وأن البخاري ذكر في ترجمة البصري حديثًا للمصري، فيقول المعلمي: «لعل البخاري لم يجزم بأن الحكاية لحبيب بن الشهيد البصري، وإنما ذكرها آخر الترجمة للاحتمال...» إلىٰ آخر كلامه المتعسِّف، كما تراه في «الموضح» -الوهم (٢٣)- (١/ ٨٦).

نعم، قد يَقْوَىٰ الاحتمالُ عند البخاري، حتىٰ يصل درجة الشك (تساوي الاحتمالين)، وهنا قد يعقد ترجمتين للراوي أو يجمع، لكنه يصرح بالشك[1].

وفي مثل هذه الحالة قد يؤخذ علىٰ الإمام البخاري شكه عند ظهور الترجيح وعدم وجاهة الالتباس[2].

---

(١) كقوله في:

- ترجمة: محمد بن أبي جميلة النصري الحمصي: «إن لم يكن ابن أبي جميلة هذا: ابنَ سليمان، فلا أدري». «التاريخ الكبير» (١/ ٥٨) رقم (١٢٢). ثم أعاد ترجمته في: «محمد بن سليمان أبو ضمرة النصري»، وقال: «إن لم يكن محمد بن أبي جميلة فلا أدري». «التاريخ الكبير» (١/ ٩٨) رقم (٢٧٢).
- وكقوله في ترجمة: «محمد الزهري الكوفي: قوله، سمع منه عبد الله بن عون، قال أبو عبد الله: وإن لم يكن هو محمد بن محمد بن الأسود الزهري، فلا أدري من هو». «التاريخ الكبير» (١/ ٨٨) رقم (٢٤٣).
- وكقوله في ترجمة: «محمد بن عمرو الهاشمي: عن زينب، روىٰ عنه أبو الجحاف، حديثه مرسل لم يصح، إن لم يكن هذا هو الأول، فلا أدري. يعني محمد بن عمرو بن الحسن». «التاريخ الكبير» (١/ ١٩١) رقم (٥٨٠).

(٢) وقد يكون من ذلك: ترجمته لـ(محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص) في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٥-٣٦) رقم (٥٤)، فرغم أن البخاري ترجم له ترجمة مستقلة، إلا أنه عاد وقال في ترجمة إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص: «وقال بعضهم عن الزهري عن محمد بن إسماعيل»، ثم علق علىٰ ذلك بقوله: «وهو وهم، والصحيح إسماعيل بن محمد»، (١/ ٣٧١) رقم (١١٧٤). بل نقل الحافظ ابن حجر عن «التاريخ الكبير» ما ليس في مطبوعته، وهو أن البخاري قال في ترجمته لـ(محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص): «هذا لا آمَنُ أن يكون غير محفوظ»، «لسان الميزان» (٦/ ٥٧٠- ٥٧١) رقم (٦٤٩٩).

رغم ذلك فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: «محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص روىٰ عن.. [وبيَّض لمن روىٰ عنه]. سمعت أبي يقول: لا أعرفه، قال أبو محمد: إنما هو إسماعيل بن محمد بن سعد. فلعل إنسانا غلط فقلب اسم أبيه إلىٰ اسمه، ولم يميز البخاري ذلك، وظن انه حق، فأدخله في هذا الموضع. وصدق أبي فيما قال: إنه لا أعرفه، كيف يعرف من ليس له أصل؟!». «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٨).

ومع دفاع الحافظ ابن حجر عن البخاري في «اللسان» ((٦/ ٥٧٠- ٥٧١) رقم (٦٤٩٩)، ومع قسوة عبارة =

ولقوة دلالة تفريق الترجمة على افتراق المترجَمين كان من جملة تعقبات الخطيب على البخاري بعض التراجم التي يفرقها البخاري مقرونة، مع تصريحه باحتمال أن يكون صاحب الترجمة الثاني هو الأول.

فيتعقبه الخطيب في ذلك، بأن الأرجح كونه واحدا، ولكن تفريق ترجمتين يجعل الأرجح عند المفرِّق هو افتراقهما[1]. فكأن الخطيب يقول للبخاري: تفريقك الترجمة في ترجمتين يدل على أن الأرجح لديك هو افتراق الأول عن الثاني، فلا تبرأُ ساحتُك من الوهم بقولك: «أحسبه فلانا»، ما دمتَ قد فرقت الترجمتين، وما دام الاحتمال الأقوى واقعًا أنها لشخص واحد. ولا تبرأ ساحتك مع هذا التفريق إلا إن كان الأرجح هو التفريق، مع ورود احتمالٍ مرجوحٍ أنهما ترجمتان لشخص واحد.

وكل ذلك مما يؤكد قوة دلالة تفريق التراجم على اختلاف أصحابها في فهم الخطيب.

فإن قال قائل: هذا اصطلاح خاص بالبخاري، عرفه المعلمي بالاستقراء: أن التفريق مع الاقتران لا يدل على اختلاف المترجَمين عنده.

قلنا: ونحن إنما نناقش صحة الاستقراء المزعوم، ونبيِّن بطلانه، ونبيِّن أنه لم يفهمه أحدٌ من العلماء الذين خبروا «التاريخ الكبير» أكثر بأضعاف المرات من المعلمي، وتتابعوا عبر الأجيال

ابن أبي حاتم في حق البخاري؛ إلا أن إفراد ترجمةٍ لتحريفٍ ظاهر خطأٌ ولا شك؛ وإلا لوجب أن يلتزم البخاري بإفراد كل خطأٍ بترجمة، وإن نَبَّهَ على خطئها، وهو ما لم يفعله البخاري؛ إلا في مواطن قليلة كانت موطنَ نقدٍ وتعقب عليه، كما في موضح الخطيب -الوهم ٣٩- (١/ ١٢٧-١٣٠). لكن المعلمي مع إقراره بوقوع التصحيف صَوَّبَ موقف البخاري.. حتى هنا؛ بعذر أن التصحيف ليس من البخاري، وإنما هكذا وقع الإسناد لديه، فهو خطأ ممن فوقه وقبله من الرواة، والبخاري لم يقطع بالتصحيف، ولذلك جعل الراوي الواحد راويين!!

(١) ترجم البخاري لـ(محمد بن طلحة بن عبد الله: أن أباه طلحة خاصم إلى عمر بن عبد العزيز)، وترجم بعدها مباشرة لـ (محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي)، وقال في آخر ترجمته: «أحسبه صاحب عمر بن عبد العزيز». «التاريخ الكبير» (١/ ١٢١- ١٢٢) رقم (٣٥٦، ٣٥٧). فتعقبه الخطيب في ذلك، وعده من جملة أوهامه، كما في «الموضح» (١/ ٢١- ٢٣).

والقرون عليه، ما فهم أحدٌ منهم من صنيع البخاري ما فهمه المعلمي.

وإلا فيقال للمعلمي: وجدنا البخاري يذكر في كثيرٍ من التراجم اختلافَ الرواة في اسم صاحب الترجمة، ومع ذلك لا يجعلها تراجم مستقلة، فلا يُفرد كل اسم من أسمائه بترجمة خاصة: لا ترجمة مقرونة، ولا غير مقرونة[1]. فلو كان من منهجه أن يفرد الترجمة لمجرد

---

(١) ومن أمثلة ذلك:

١- ترجم البخاري لـ(إسحاق بن سالم مولىٰ بني نوفل)، وأورد إسنادا في ترجمته لمن سُمي بـ(إسحاق مولىٰ المغيرة بن نوفل)، مما يدل علىٰ أنه عَدّ التسميتين اسمين لشخص واحد، كما في «التاريخ» (١/ ٣٨٨-٣٨٩) رقم (١٢٤١). فوهمه الخطيب، وبيّن أنهما راويان مختلفان، كما في «الموضح» - الوهم (١٧)- (١/ ٥٤- ٥٨)، ولم يستطع المعلمي الرد علىٰ ذلك.

والمهم أن البخاري هنا جمع رغم اختلافٍ في معرِّف الاسم، ورغم أن الصواب هو التفريق، فلم يجمع البخاري هنا بين الاسمين في ترجمة واحدة إلا لمجرد الاحتمال. فما بال المعلمي ينسب إليه أنه لا يجمع إلا مع الجزم؟! وما باله يزعم أن التفريق مع القرن يشير إلىٰ الاحتمال، فلماذا لم يفعل البخاريُّ ذلك هنا؟!

٢- ترجم البخاري لـ(عطاء بن يعقوب مولىٰ بني سباع)، وذكر أنه هو (الكَيْخاراني)، وذكره في إسناد أنه (ابن نافع)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٦٧- ٤٦٨) رقم (٣٠٠٩)، فوهّمه الخطيبُ، ببيان أن (ابن نافع الكيخاراني) غير (ابن يعقوب)، ووافقه المعلمي علىٰ أن هذا هو الأشبه، كما تراه في «الموضح» - الوهم (٤٩)- (١/ ١٤٨- ١٥٣).

ولم يفرد البخاري ابن نافع الكيخاراني بترجمة.

٣- وترجم البخاري لـ(بابي مولىٰ عباس بن عبد المطلب الهاشمي)، وذكر في ترجمته إسنادًا سُمي فيه بـ(نابي) بالنون، كما في التاريخ (٢/ ٤٣) رقم (١٩٨٤) (٨/ ١٣٠) رقم (٢٤٥٣)، فزعم المعلمي أنه أراد التنبيه علىٰ الاختلاف في اسمه، بدليل أنه أورد الاسم الآخر في الترجمة الأولىٰ.

ولما وهّم الخطيبُ البخاريَّ في ذلك؛ لأنه وقع في نسخة الخطيب تسميته في الترجمة الأولىٰ (بابي) في المرتين التي ورد فيها اسمه، كما في «الموضح» -الوهم (٢٠)- (١/ ٧٤- ٧٦)، وزعم المعلمي أن نسخته الخطية وقع فيها ضربٌ وتضبيب فوق ورود الاسم في آخر الترجمة الأولىٰ، وأن صوابها في هذا الموطن أنها (نابي) بالنون، وأنها تنبيه من البخاري للاختلاف، أخذ علىٰ الخطيب أنه حمّل البخاري خطأ نسخته من «التاريخ الكبير».

لكن المعلمي رجح أنه (بابي) بالباء، كما في تعليقه في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٣٠).

=

وهنا لدينا سؤالان:

الأول: ما دام الخطأ هو (نابي)، فهو الأولىٰ أن يُنبّه في ترجمته أنه بالباء (بابي)، لا العكس. والعكس هو ما وقع: نبه البخاري في (بابي) للاختلاف، ولم ينبه في (نابي) إليه.

الثاني: إن كان البخاري يلتزم التنبيه علىٰ الاختلاف بتفريق التراجم، لا لاختلاف أشخاصها، فكيف سيعلم بذلك من وقف علىٰ الترجمة الخطأ (نابي)، وليس فيها تنبيه علىٰ الصواب.

مما يدل علىٰ أن المنهج الذي ينسبه المعلمي إلىٰ البخاري منخرم عليه، ولا يثبته استقراء.

٤- في ترجمة رَباح بن الربيع التميمي، وقال في آخر الترجمة: «وقال بعضهم: رِياح، ولم يثبت»، «التاريخ الكبير» (٣/ ٣١٤) رقم (١٠٦٩)، ولم يُعِدْ ترجمته في باب (رِياح). مع شدة الاختلاف فيه.

وقد ورد اسمه عند البخاري في ترجمة الراوي عنه: مُرقَّع بن صيفي، فورد بالباء الموحدة أيضًا، كما في «التاريخ الكبير» (٨/ ٥٨) رقم (٢١٣٤).

وهكذا وجدته في نسخة المكتبة الوطنية بباريس من «التاريخ الكبير»، وهي نسخة ألفية منسوخة سنة (٤١٥هـ):

والتنبيه الذي تراه في حاشية المخطوط نسخه ناسخُ النسخة الآصفية من «التاريخ الكبير» (وهي نسخة متأخرة نُسخت عن نسخة باريس سنة ١١٠١هـ)، بما يلي: «بخط الدارقطني: بالباء بواحدة»، كما في حاشية «التاريخ الكبير» نقلا عن النسخة الآصفية. والدارقطني هنا يحكي ما هو في كتاب البخاري، ولا يلزم أنه يذكر الراجح عنده.

وكذلك هو في نسخة أيا صوفيا من «التاريخ الكبير»:

=

وقد وافق البخاريَّ عددٌ من أهل العلم: كالفلاس في «تاريخه» (٤٥٩)، ومسلم في «الطبقات» -وتثبّتُ منه بالرجوع لمخطوطه النفيس- رقم (٦٧)، ومن يتبع البخاري غالبا: كابن حبان في «الثقات» -وقد تثبت من مخطوطة ترتيبه للهيثمي- (٣/ ١٢٧)، وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦١٦- ٦١٩) رقم (٣٩٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة»، والذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١/ ١٧٥- ١٧٦) اتباعا منه للكتاب الذي يجرد منه، وهو كتاب ابن الأثير.

وأما أبو نعيم في «معرفة الصحابة» فقد اختلفت نُسخ كتابه:

ففي المطبوعة -تحقيق/ عادل العزازي- (٢/ ١١٠٦) رقم (٩٧٠): ورد بالباء الموحدة (رَباح).

وأما مخطوطتا كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم فقد اختلفتا في هذا الموطن، ولم يشر المحقق إلىٰ شيء من هذا الاختلاف، وهما معتمدتاه في التحقيق، رغم الوضوح التام للاختلاف فيهما:

فانظر: نسخة أحمد الثالث، والتي ذكرته بالباء الموحدة، كالمطبوع:

في حين أن نسخة تشستربيتي (وهي قديمة، منسوخة سنة ٥٧٥هـ) تذكره بالياء المثناة وبكسر الراء واضحا ذلك فيه.

=

وبذلك تنقلب العبارة الأخيرة في هذه النسخة لتكون على الضد من سابقتها، ففي نسخة تشستربيتي يقول أبو نعيم: «رِياح بن الربيع... وقيل رَباح، وهو وهم»، بكسر الراء في الاسم الأول (رِياح)، وفتحها في الثاني (رَبَاح) الذي حكم بوهمه.

إلا أن أبا حاتم الرازي وابنه أبا محمد وأبا أحمد العسكري ثلاثتهم قد وهّموا البخاري في ذلك، حتى الترمذي -على شدة اتباعه للبخاري- خالفه في هذا الموطن (كما سيأتي)، وقالوا: إن الصواب هو: (رِياح): بكسر الراء وبالياء آخر الحروف، كما تراه في «علل الأحاديث» لابن أبي حاتم -خلال نقاش قوي- رقم (١٠١٩)، و«تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري (١/ ١١٦-١١٨).

ولذلك لم يترجم له ابن أبي حاتم إلا في رِياح (بكسر الراء والياء آخر الحروف) في «الجرح والتعديل»، وحكى ذلك عن أبيه أبي حاتم (٣/ ٥١١) رقم (٢٣١٤).

وترجم له ابن سعد في كتابيه (الكبير) و(الصغير) بالياء آخر الحروف: «الكبير» (٨/ ١٧٧)، و«الصغير» (١/ ٣١٥)، ونبه محققا الصغير على أنه هكذا في الأصل الخطي بالياء المثناة.

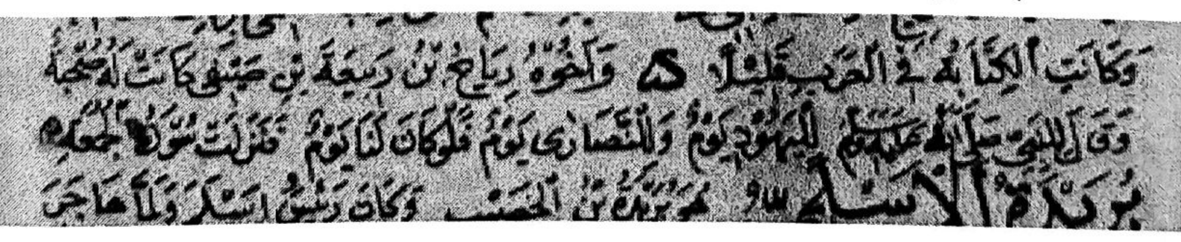
وكذلك فعل خليفة بن خياط في «الطبقات» (٢٤، ١٢٩)، ترجم له بالياء آخر الحروف (رِياح).

وترجم له حميد بن زنجويه بالياء آخر الحروف في أول موطن ذكره، ثم لما أعاد ذكره في موطن آخر ذُكر بالياء آخر الحروف، ونص محققا طبعتي كتابه على هذا الاختلاف وأنه كذلك في الأصل الخطي، «طبقات حميد بن زنجويه» -تحقيق/ د. محمد الطبراني- (١٦٥، ١٩٧)، -وتحقيق/ د. رضوان الحصري- (٥٩، ٧٩) رقم (٩٠، ٣٢٥).

وهكذا ترجم له ابن أبي خيثمة في «تاريخه»: بالياء (رِياح)، وأكد محققه أنه هكذا في موطنين من الكتاب، بلا لبس أنها بالياء آخر الحروف، وذكر المحققُ الاختلافَ فيه في المصادر الأخرى في حاشية التعليق، فانظر «تاريخ ابن أبي خيثمة» (السفر الثاني ٢/ ٦٥٩-٦٦٠) رقم (٢٧٦٧).

وهو بالياء آخر الحروف (رِياح) في «الاشتقاق» لابن دريد (٢٠٨)، وفي «أنساب الأشراف» للبلاذري (القسم السابع، الجزء الأول ٢٨/ ٧أ صـ ٣٥١) رقم (٤٧٦).

وتصحف في مطبوع «المعارف» لابن قتيبة ص (٣٠٠) إلى رباح (بالباء الموحدة)، وهو في مخطوطةٍ للكتاب مضبوطة بالياء (آخر الحروف) وكسر الراء:


وكانت الكتابة في العرب قليلة ... وأخوه رِياح بن ربيعة بن صيفي كانت له صحبة وقال للنبي صلى الله عليه وسلم لليهود يوم وللنصارى يوم فلو كان لنا يوم فنزلت سورة الجمعة ... بريدة الأسلمي ... بريدة بن الحصيب وكانت رايته ... اسلم ولما هاجر

=

وفي نسختين أخريين جاء الاسم غير جازم بقول من القولين:

ففي نسخة برلين:

وفي نسخة تشستربيتي:

وفي نسخة المكتبة الوطنية بباريس رقم (١٤٦٥) الخط فيها محتمل للباء الموحدة أكثر، لكنها نسخةٌ سقيمة لا توازي النسخة التي قدمنا بها تجويدًا للخط، وهي متأخرة جدا، حيث نُسخت سنة ١٢٦٥هـ وقد وصفها محقق الكتاب ثروت عكاشة بأسوأ الأوصاف، وأنها جنت على كتاب ابن قتيبة -مقدمة تحقيق المعارف- (٨٢):

والحال كذلك في النسخة الأخرىٰ للمكتبة الوطنية بباريس رقم (٤٨٣٣)، فقد وصفها ثروت عكاشة برداءة الخط، وهي متأخرة جدا، كالسابقة، بل إحداهما أصلٌ للأخرىٰ.

وقال الترمذي في «العلل الكبير»: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن المرقع بن صيفي، عن حنظلة الكاتب، قال: كنا مع النبي ﷺ في غزاة فمر بامرأة مقتولة... الحديث.

=

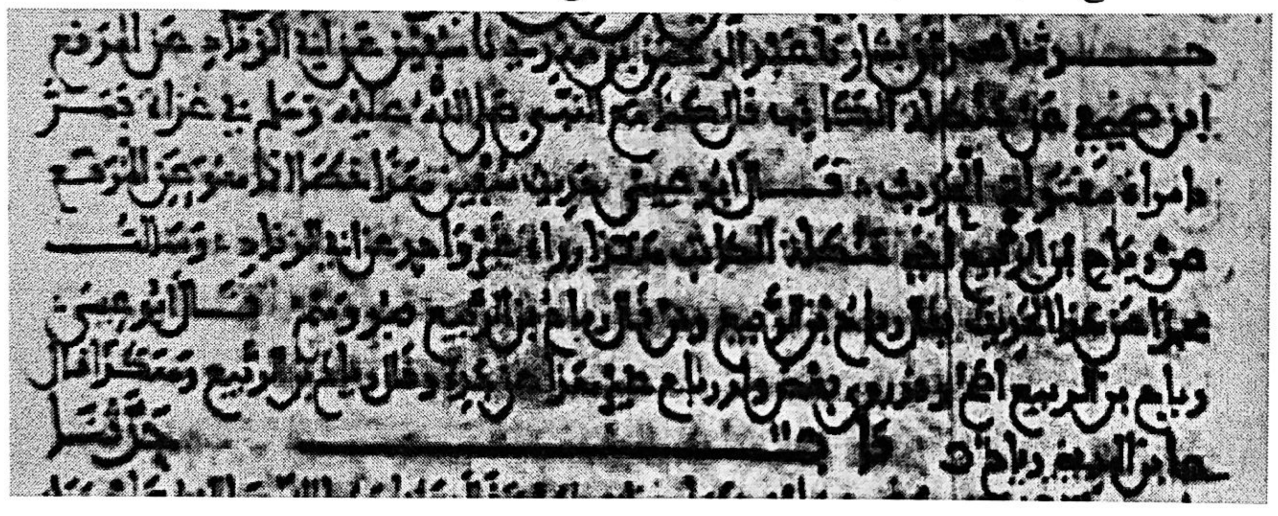
قال أبو عيسىٰ: حديث سفيان هذا خطأ، إنما هو: عن المرقع، عن رياح بن الربيع (أخي حنظلة الكاتب). هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

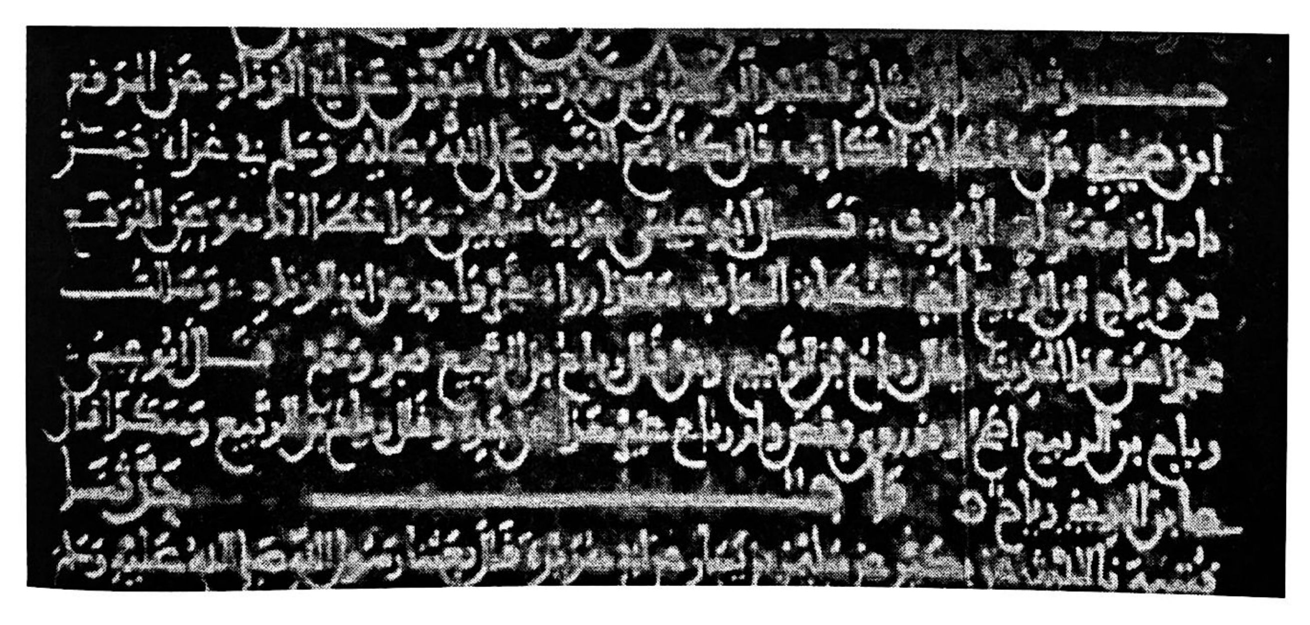
وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: رباح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وَهْمٌ.

قال أبو عيسىٰ: رياح بن الربيع أصح. وقد روىٰ بعض ولد رياح غير هذا عن جده، وقال رياح بن الربيع. وهكذا قال علي بن المديني: رياح».

هذا ما جاء في مخطوط «العلل الكبير»، خلافا لمطبوعتيه كلتيهما: تحقيق/ السامرائي (٢٥٩- ٢٦٠) رقم (٤٧١- ٤٧٢)، وتحقيق/ حمزة ديب مصطفىٰ (٢/ ٦٧٢- ٦٧٣) رقم (٢٧٧)، اللتين امتلأتا بالتناقضات التصحيفية الظاهرة في هذا الموطن.

وسأضع مصورة المخطوط بعدة تقنيات ليكون أوضح:





=

فالترمذي هنا يحكي عن البخاري أنه يرجح أنه رباح (بالباء الموحدة)، ولكنه يخالفه، ويستدل لخلافه بما يرويه أحفادُ هذا الراوي عن جدهم: أنهم رووا عنه بالياء (آخر الحروف)، ويحكي الترمذي عن علي بن المديني أنه كان يقول ذلك: (رياح) بالياء (آخر الحروف).

وللترمذي كتاب في «تسمية أصحاب رسول الله ﷺ»، وبهذا الاسم، وقد ورد فيه اسم هذا الصحابي بالباء (رَباح)، حسب مطبوعته السقيمة -تحقيق/ عماد الدين حيدر- رقم (١٩١).

وبالرجوع إلىٰ الأصلين الخطيين من كتاب الترمذي «تسمية أصحاب رسول الله ﷺ»، تبين ما يلي:

١- نسخة مكتبة لاله لي في تركيا رقم (٢٠٨٩/ ١)، وجدته بالياء آخر الحروف، بخلاف المطبوعة التي زعمت الرجوع إلىٰ هذا المخطوط مع نسخة أخرىٰ، ولا أشار المحقق إلىٰ هذا الاختلاف!

٢- أما النسخة الأخرىٰ وهي نسخة شهيد علي رقم (٢٨٤٠)، فهي ترجح أن الاسم في الكتاب هو: (رَباح) بالباء الموحدة:

فهل كان للترمذي رأي وافق فيه البخاري في تسمية الصحابة، وخالفه في «العلل الكبير»، أم ما وقع في كتاب الترمذي (نسخة شهيد علي) تصحيف.

يبقىٰ: أن كلام الترمذي في «العلل الكبير» المؤيد بالمخطوط والسياق المقتضي لترجيح الياء (المثناة)، مع مخطوط لاله لي من كتابه الآخر، هو الرأي الأرجح في نسبته للترمذي.

=

وأما بالنسبة لنقل الترمذي في «العلل الكبير» عن علي بن المديني: فالذي وجدته في مطبوع كتاب علي ابن المديني (رَباح) بالباء الموحدة، كما في تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو كتاب «الإخوة والأخوات» لعلي بن المديني، في طبعة بتحقيق/ د. علي جماز (١١٧) رقم (٦٩)، وفي طبعة بتحقيق/ د. باسم الجوابرة (٨٨) رقم (٤٩٢).

وهو هكذا في مخطوطة الكتاب الفريدة التي تناولت هذا الموضع من كتاب علي بن المديني، وهي نسخة الظاهرية رقم (٢٧)، أما النسخة الأخرىٰ فليس فيها موضع هذا الاسم أصلا:

ومع ذلك: فاحتمال التصحيف ما زال واردا، في الأصل الخطي؛ لأنه أصل واحد؛ ولأن الاسم لم يُضبط فيه بالحروف. أما نقل الترمذي عن علي بن المديني، فاحتمال التصحيف فيه ضعيف؛ لأن المعنىٰ والسياق يؤكد صحته.

ويؤكد صحة القراءة من مخطوط «العلل الكبير» للترمذي، ما نقله البيهقي عن البخاري والترمذي، حيث قال: «قال البخاري: رباح بن الربيع أصح، ومن قال رياح فهو وهم. كذا قال أبو عيسىٰ». «السنن الكبرىٰ» (٩/ ١٥٥)، لكن اختل هذا النظم في طبعة «السنن الكبرىٰ» بتحقيق/ التركي، حيث جاء الكلام فيها هكذا: «قال البخاري: رباح بن الربيع أصح، ومن قال رياح فهو وهم. وكذا قال أبو عيسىٰ»، (١٨/ ٣٠٣)، بزيادة واو قبل حكاية كلام الترمذي. وعلىٰ كل حال: فكلام الترمذي وسياقه لا يحتمل تصويب هذا النقل الذي جاءت به عبارة البيهقي في طبعة التركي، كما سبق بيانه.

وفي «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد الأزدي: «رَباح بن الربيع: أخو حنظلة بن الربيع، وقيل: بالياء»، «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٥٨) رقم (٩٥٦).

واختلف النقل عن الدارقطني، لكن الراجح أنه يرجح الياء آخر الحروف، كما في نقل الرُّعيني عنه مضبوطا بالحروف، في «الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة» (٢/ ٣٦١). وأما في «المؤتلف والمختلف» للدارقطني فقد ذكر الاختلاف، دونما ترجيح صريح (٢/ ١٠٢٨).

وكرر ذلك ابن ماكولا، فقال في ترجمة رَباح بن الربيع: «وقيل فيه: رِياح بالياء المعجمة باثنتين من تحتها»، «الإكمال» (٤/ ١١).

وأما ابن عبد البر: فرغم أن كلامه ظاهر في كونه يرجح أنه رِياح (بالياء آخر الحروف)؛ لأنه نقل فيه عبارة الدارقطني أنه لا يوجد في الصحابة من يقال له رياح غيره، إلا أن هذه العبارة تصحفت في مطبوعة =

الكتاب بتحقيق/ البجاوي فتصحفت الترجمة كلها، وجاءت بخلاف صوابها (٢/ ٤٨٦).

وأما مخطوطات الكتاب، فتكرر فيها الأمران، إلا أن وجود نسخ موثقة تحكي خلاف الجادة، وبالضبط والنقط الظاهر، يؤكد أن هذا هو الصواب في «الاستيعاب»:

=

والاضطراب فيه كبير: حتىٰ إن الحافظ ابن حجر يحكي عن العلماء النقيضين! فيقول في التهذيب: «وجزم ابنُ حبان وابن عبد البر وأبو نعيم أنه بالياء المثناة، وصحح الباوردي والدارقطني والعسكري والحازمي أنه بالياء المثناة أيضا. وقال البخاري: «قال بعضهم رباح -يعني بالموحدة- ولم يثبت»، وقال الدارقطني: «ليس في الصحابة أحد يقال له رباح إلا هذا، علىٰ اختلاف فيه». وأما عبد الغني الأزدي فذكره بالموحدة»، «التهذيب» (٣/ ٢٣٣)، وكأنه أخذه من مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٣١٨- ٣١٩). ثم يقول الحافظ في «الإصابة»: «والأكثر أنه بالموحدة»، «الإصابة» (٣/ ٥٥٨) رقم (٢٧١٦)، وانظر أيضا: (٣/ ٤٨٠) رقم (٢٥٧٠). وعامة ما نقله مغلطاي وابن حجر في «التهذيب» الواقع في الكتب ضده!

ومع أن هذا الصحابي له ذكر في كتب الرواية المشهورة، كـ«مسند الإمام أحمد»، و«السنن لأبي داود»؛ إلا أن الاضطراب نال هذه الكتب وأصح مطبوعاتها، مما يمكن معه الترجيح، لكن بصعوبة.

فمثلا: في «مسند الإمام أحمد» في طبعة مؤسسة الرسالة وطبعة المكنز كلتيهما، وقد عقد له الإمام أحمد مسندًا باسمه: ورد بالباء الموحدة (رَباح)، في حين أن ابن عساكر يسميه في كتابه «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند» بـ(رِياح)، ثم يقول: «ويُقال: رَباح بن الربيع»، رقم (١٤٠).

والحافظ ابن حجر في «أطراف المسند» يقول: «مسند رياح بن الربيع أخي حنظلة تقدم في حنظلة وهو بالياء المثناة من تحت»، «أطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي» (٢/ ٣٤٩)، وكذلك فعل في «إتحاف المهرة» (٤/ ٥٣١).

وفي «سنن أبي داود»: تُقَيِّدُه طبعةُ مؤسسة الرسالة بالياء آخر الحروف رقم (٢٦٦٩)، في حين تُقَيِّدُه طبعةُ دار التأصيل بالباء، ولكنها تذكر الاختلاف القوي بين النسخ في الحاشية رقم (٢٦٧٥).

فما بالك ببقية المصادر؟!

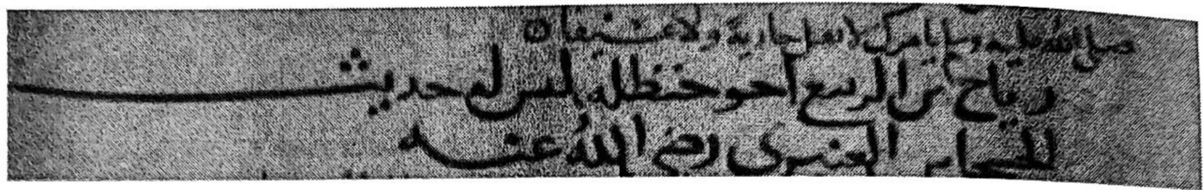
علىٰ أني تثبت من تسميته في بعض المصادر:

١- كـ«المفاريد» لأبي يعلىٰ الموصلي رقم (٥٩) رقم (٥٨)، فقد رجعت لأصله المخطوط فوجدته مطابقا للمطبوع: (رِياح) بالياء المثناة.

=

٢- وكـ«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم، وقد أورده ابن أبي عاصم في موطنين من كتابه رقم (٣٠٨، ٩٦١)، وفي الموطنين كليهما أورده بالياء المثناة (رِياح)، وهو هكذا في مخطوطة الكتاب الفريدة. رغم ذلك قال المحقق في الحاشية (٥/ ٢٢١): «كل من ترجمه ذكره بالباء الموحدة..»، فما أبعد هذه الكلية عن الواقع!!

وهذه صورة الموطن الأول من «الآحاد والمثاني»:


صلى الله عليه وسلم يأمرك لا تقتل ذرية ولا عسيفا
رياح بن الربيع أخو حنظلة ليس له حديث
للحاجب العنبري رضي الله عنه

وهذه صورة الموطن الثاني منه:

في شهر رمضان ... رياح بن الربيع أخو حنظلة
الأسدي حدثنا رحويه نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبي الزناد
عن المرقع بن صيفي عن رياح بن الربيع عن أبيه عن جده رياح رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا غزوة وكان
على مقدمته خالد بن الوليد فمر رياح وأصحابه على امرأة مقتولة
فما أصاب المقدمة فجعلوا يتعجبون من خلقها حتى لحقهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فتفرجوا له حتى نظر إليها فقال ما
كانت هذه لتقاتل ثم نظر في وجوه القوم فقال لرجل الحق خالد
بن الوليد رضي الله عنه فلا يقتلن ذرية ولا عسيفا والعسيف
الأجير ... الطفاوي رضي الله عنه

ومما تَتَرجّحُ به الياء (المثناة) على الباء (الموحدة): أن جد الصحابيين حنظلة الكاتب وأخيه رِياح كان اسمه رياحا (بالياء المثناة) أيضًا، فهما ابنا الربيع بن صيفيّ بن رياح، وعمهما هو الحكيم المشهور عند العرب: أكثم بن صيفي بن رياح، وهذا نسب محفوظ معروف مشهور لا يُختلف فيه: أن أبا جدهما اسمه رياح (بالياء آخر الحروف). وأما علاقة ذلك بالترجيح في اسم الصحابي رياح بن الربيع: فهو أنه من عادة العرب -قديما وحديثا- أن تسمي الأحفاد بأسماء الأجداد، بل هذه عادة منتشرة في كثير من المجتمعات ذات الحياة الأسرية المتماسكة والتي لديها اعتزاز بالانتماء العائلي. فإذا وجدنا في اسم =

اختلاف اسم صاحبها في الأسانيد حكايةً للاختلاف الوارد، ولبقاء الاحتمال، مع عدم الجزم، فلماذا يفعل ضد ذلك في تراجم أُخر كثيرة جدًّا.

ولا الْتزمَ المعلمي نفسه أن هذه القرينة هي التي تدل علىٰ عدم تفريق البخاري الواحد اثنين، فقد وجدنا المعلمي يزعم أن البخاري لا يلزم من تفريقه التراجم -حتىٰ في غير المقرونة- أن يكون جازمًا بالتفريق. مما يدل علىٰ انتقاض تقريره بتقريره، وأنه يناقض زعمه بنفسه.

ومن أمثلة ذلك:

١- ترجمة (محمد بن يزيد الرحبي) ترجم له البخاري، ثم ترجم لرجل آخر، ثم ترجم لـ(محمد بن يزيد الدمشقي)[1]، فوهمه الخطيب بسبب التفرقة[1]، فما كان من المعلمي إلا أن

هذا الصحابي الذي اختُلف في اسمه هل هو رِياح (بالياء) وهو اسم قليل الدوران؟ أم رَباح؟ ثم وجدنا في أجداده من اسمه رِياح، مشهور بذلك، ولا يختلفون في ضبطه، كان هذا قرينة مرجحة للاسم القليل الدوران.

ألا ترىٰ أن في أحفاد هذا الصحابي راويةً مترجمًا في رجال الكتب الستة، وهو: مُرَقَّع بن صيفي بن رياح ابن الربيع بن صيفي بن رياح، فرياح سمىٰ ابنه بـ(صيفي)، ليكون كاسم جده (صيفي بن رياح)! وهذه أيضا عادة موجودة في العرب وغيرهم من المجتمعات ذات الانتماء العائلي القوي.

والقطع في مثل هذه الحالة غير ممكن، وإن أمكن الترجيح. ولذلك كرر هؤلاء العلماء ذكر الاحتمال، مع ترجيحهم. ولم يفعلوا ما يفعلونه عادةً في التصحيفات المتيقّنة، من عدم إيرادها كاحتمال.

ومع ذلك لم يترجم البخاري لرباح في باب (رِياح) أيضا للاحتمال، كما يزعمه المعلمي من منهجٍ للبخاري. فالاختلاف هنا بهذه القوة، فلو كان البخاري يعقد ترجمتين لمجردِ وقوع اختلافٍ في اسم صاحبها في الأسانيد، حكايةً منه للاختلاف الوارد فقط، ولبقاء الاحتمال، مع عدم الجزم = فلماذا لم يفعل ذلك هنا، وعدم الجزم وارد علىٰ أقوىٰ ما يكون؛ إذ سيصعب القول بأن البخاري قطع في أمر، والراجح بخلاف قطعه! لأننا لو قبلنا ذلك وهّنا من قدره في العلم، وهو في المكان العليّ فيه. ثم ما دام الخلاف في هذا الراوي بهذه القوة، فالأصل أن الشأن فيه شأن ترجيحٍ بالظنون المغلِّبة، لا بالقطع المتيقَّن.

وهذا هو موطن الشاهد من هذا العرض كله لترجمة هذا الصحابي.

(١) «التاريخ» (١/ ٣٦١) رقم (٨٣٣، ٨٣٥).

قال: «قد يفرق البخاري الاسمين في ترجمتين، وإن قوي احتمال أنهما واحد. ثم إذا كان سياقُه لهما كافيا في إفادة ظن أنهما واحد اكتفىٰ بذلك الظهور عن أن يقول: "أراه الأول" ونحو ذلك»[1].

فرغم أن الترجمتين غير مقرونتين حتىٰ في رواية ابن سهل، ورغم أن البخاري لم يُشِرْ لاحتمال الجمع: ما زال المعلمي يزعم أن البخاري لم يُشِرْ للجمع لظهوره، وأنه لم يخطئ في التفريق كما زعم الخطيب!

٢- ترجمة: (عبد الرحمن بن أبي الزبير)[2]، وترجمة: (عبد الرحمن بن أبي واصل)[3]، وهّمه أبو زرعة في التفريق، فقال المعلمي: «فكأنه وقع للبخاري لرواية يوسف عن فضل عن عمرو "عبد الرحمن بن أبي زبير"، ومن وجه آخر عن عمرو "عبد الرحمن بن أبي الواصل"، ووضع كلا منهما في بابه للاحتمال»[4]. فحتىٰ مع تباعد التراجم، لا يدل ذلك علىٰ التفريق عند المعلمي؛ لأنه يحتمل الجمع، وأن البخاري يريد ذلك؟!

٣- ترجمة: (محمد بن عيسىٰ أبو يحيىٰ العبدي)[5]، ذكر بعده بخمس تراجم (محمد بن عيسىٰ العبدي: سمع ابن المنكدر)[6]، وما زال المعلمي يزعم أنه أراد أنهما واحد، ولكنه لم ينشط للجمع بين الترجمتين، «ورأىٰ أن الأمر أظهر من أن يحتاج إلىٰ التصريح بأنهما واحد»[7]. مع أن الخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني اعتبرا هذا تفريقًا وليس جمعًا، ووهَمًا وليس تنبيهًا علىٰ الصواب[8]!

---

(١) «الموضح» (١/ ٥٠- ٥١).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٦).

(٣) «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٦٠).

(٤) «بيان خطأ البخاري» لابن أبي حاتم رقم (٢٩٢).

(٥) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٣) رقم (٦٢٩).

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٤) رقم (٦٣٥).

(٧) حاشية تحقيقه للموضح للخطيب (١/ ٤٨).

(٨) «الموضح» للخطيب (١/ ٤٧- ٥٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٤٢٧) رقم (٧٢٨٥).

٤- ترجمة: (زيد بن بريد أو ابن يزيد الموصلي)، ترجم له فيمن اسمه زيد وأبوه بحرف الباء[١]، ثم ترجم لزيد بن أبي الزرقاء الموصلي، فيمن اسمه زيد واسم أبيه علىٰ الزاي[٢]، وبين الخطيب أنهما واحد، وأنه زيد بن يزيد بن أبي الزرقاء[٣]. فزعم المعلمي أن البخاري وإن لم يقرن بين ترجمتيهما، بل فرقهما، وإن اختلف اسم أبيهما عنده، وإن لم يكن ضمن الشيوخ والتلامذة عند البخاري من يشير إلىٰ اتفاقهما = مع ذلك فقد أشار البخاري إلىٰ كونهما واحدًا ببيان أنهما من الموصل!! كذا زعم المعلمي!!

وهذا حدٌّ من المكابرة يدل علىٰ عدم إنصاف في هذا التقرير!

بل وصل الأمر بالمعلمي أنه إن لم يجد سببًا للاحتمال الذي يزعمه سببا لتفريق الترجمة مع الاقتران، بل مع توفر أسباب الجزم بكونهما ترجمتين لشخص واحد: أن يقول بكل جرأة علىٰ التعصب للبخاري: «الترجمتان مقرونتان في التاريخ، ولا بد من سببٍ شَكَّكَ البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كونهما واحدًا»[٤]. فأصبحت دعواه في منهج البخاري هي التي تفسر موقف البخاري، وليس حقيقة موقف البخاري وما يقتضيه دَرْسُ منهجه بحيادٍ وموضوعية!

بل لما وجد المعلمي أن البخاري قرن بين ترجمتين لـ(تميم بن حذلم) و(تميم بن حذيم)،

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٨٨- ٣٨٩) رقم (١٢٩٤).

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٩٥) رقم (١٣١٦).

(٣) «الموضح» -الوهم (٣٣)- (١/ ١١٨).

(٤) قال ذلك في ترجمة (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الدوسي)، وترجمة: (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الدوسي المديني)، فانظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق»، مع تعليق المعلمي -الوهم (٢٢)- (١/ ٨١-٨٥)، موازنة بـ«التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧١- ٢٧٢) رقم (٢٤٣٢، ٢٤٣٣).

وانظر أمثلة أخرىٰ لجعل المعلمي دعواه المجردة في منهج البخاري دليلا علىٰ مناقشة كلام الخطيب، فجعل المدلول عليه دليلا:

١- ترجمة حكيم بن معاوية: في «الموضح» -الوهم (٢٥)- (١/ ٩٠- ٩٤).

٢- ترجمة حماد بن يزيد بن مسلم: في «الموضح» -الوهم (٢٦)- (١/ ٩٤- ٩٦).

وهما ترجمتان لشخص واحد[١]، ووهمه الخطيب في ذلك[٢]، ثم وجد المعلمي ما يدل على أن البخاري في «صحيحه» قد جزم باتحاد الترجمتين، زعم أن البخاري قرن بين الترجمتين لما كان الأمر عنده محتملا، وهذا ما عليه الحال في «التاريخ الكبير»، بجميع رواياته، ثم جزم بعد ذلك، كما يدل عليه -عند المعلمي- تصرف البخاري في «الصحيح»[٣]!

فحتى عندما يجزم البخاري بجمع المقترنين، موافقا للخطيب فيما وهمه فيه في «التاريخ الكبير»، لن يتردد الشيخ المعلمي عن أن يؤكد أن البخاري ما قصد التفريق، وإنما قصد بيان الاحتمال[٤]!

الدليل الثالث

أنه قد وجد البخاري ربما فرَّق تراجم في أبواب متباعدة، بحسب ما يفرضه عليه الترتيب الهجائي للأسماء، وهي تراجم لشخص واحد، ولا يمكن أن يُزعم وهم البخاري فيها؛ إمَّا لتصريحه بالجمع، وإمَّا لوضوح بُعد احتمال وهم البخاري فيها[٥].

وقد يستدل المعلمي لذلك بأن البخاري قد فرق بين ترجمتين، وهما ترجمة واحدة لشيخ من شيوخه!

فقد ترجم الإمام البخاري لمحمد بن إسحاق الكرماني، فقال في ترجمته: «هو ابن أبي يعقوب الكرماني، مات سنة أربع وأربعين ومائتين»[٦]، ثم ترجم بعد أكثر من مائتي صفحة

---

(١) «الكبير» للبخاري (٢/ ١٥٢- ١٥٣) رقم (٢٠٢٠، ٢٠٢١).

(٢) «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب -الوهم (٢١)- (١/ ٧٦- ٨١).

(٣) «حاشية التحقيق في الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب» -الوهم (٢١)- (١/ ٧٩).

(٤) **الحقيقة**: أن هذا القدر من التمحّل مما أفقد تعليقات المعلمي استحقاقها للاعتماد في تعليقه على «الموضح» للخطيب، وإن كانت قد زادت البحث ثراءً بهذا الاختلاف، لكنه ثراءٌ لا يُصحِّحُ الطمأنينة إلى نتائج ترجيحات المعلمي.

(٥) سبق قريبا بعض أمثلة ذلك في ادعاء المعلمي، وبيان مخالفته الحفاظَ والأئمةَ في ذلك.

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤) رقم (٦٦).

لمحمد بن أبي يعقوب: أبي عبد الله الكرماني[١]. والكرماني هذا أحد شيوخ البخاري، وقد بين في الموطن الأول أنه هو ابن أبي يعقوب الذي ترجم له في المحمدين ممن آباؤهم بحرف الياء. ولا يمكن أن يظن البخاري شيخه الذي لقيه وشافهه وعرفه بالثقة والقبول شخصين اثنين، ثم بعد أن ذكر البخاري في ترجمته الأولىٰ نسبته لكنية أبيه (ابن أبي يعقوب) انتفىٰ عنه كل احتمالٍ مستبعَدٍ بالتوهم والخطأ.

فعدَّ المعلمي هذا التصرف من البخاري دليلًا علىٰ أنَّ البخاري ربما فرق بين التراجم، تفريقا متباعِدًا (بغير اقتران)، ومع ذلك هو يعلم أنهما ترجمتان لشخص واحد. فإن فعل البخاري ذلك مع تباعد التراجم، فكيف مع الاقتران؟!

هذا سيعدُّه المعلميُّ -ومن اقتنع بقوله- دليلًا واضحًا علىٰ صحة ما نسبه إلىٰ البخاري من منهج، وأن مجرد تفريق البخاري للتراجم لا يدل علىٰ تفريقه بين أصحابها.

ومع ذلك وهَّمَ الخطيبُ البغدادي البخاريَّ، واكتفىٰ أن يقول في ذكر هذا الوهم في «الموضِّح»: «والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُسند إليه، أو يحتاج إلىٰ أمرٍ يُستشهد به عليه»[٢].

فلما وجد المعلمي هذا التوهيم، ذهب ينفيه عن البخاري، مستشهدًا بكون المترجَم شيخًا للبخاري، وروىٰ عنه في «الصحيح»، وأن البخاري كان قد بيَّن أنه هو ابن أبي يعقوب عندما ترجم له بابن إسحاق في الموضع الأول. وكأن هذا كله مما يمكن أن يخفىٰ علىٰ الخطيب البغدادي، أو كأن للخطيب غرضًا بتجاهله والتغافل عنه! مع أنَّ الخطيب قد أشار لما يذكره المعلمي، عندما صرح أنَّ هذا الخطأ من الوضوح والظهور بحيث لا يحتاج إلىٰ استدلال، حيث قال -كما سبق-: «والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُسند إليه، أو يحتاج إلىٰ أمرٍ يُستشهد به عليه».

ولم يفهم المعلمي وجه توهيم الخطيب البغدادي للبخاري، فهو لا يوهمه لأنه جعل شيخه

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٦٧-٢٦٨) رقم (٨٥٨).

(٢) «الموضح» للخطيب (١/ ١١).

الواحد اثنين! لأن هذا لا يصح أن يذهب إليه ظنُّ الخطيب البغدادي في أي عاقل، فضلا عن الإمام البخاري!! وإنما قصَدَ الخطيبُ هو أنَّ البخاري بتفريقه الترجمة، دون إشارته في الموضع الثاني إلىٰ الموضع الأول، مع الاختلاف الكبير في الموضع - قد دلَّ علىٰ أنَّ البخاري قد نسي في الموضع الثاني أنّه كان قد سبقت له الترجمة لشيخه هذا في الموضع الأول. فالخطأ الذي ينسبه الخطيبُ إلىٰ البخاري في هذا الموضع هو خطأٌ في التصنيف، أي: هو خطأ في أسلوب الإبانة عن رأي المصنف، وليس خطأ في الرأي نفسِه، فليس خطأً معرفيًّا يُعاب علىٰ عِلْمِ البخاريِّ، وإنما هو خطأ في أسلوب إبانة البخاري عن علمه، فهو خطأٌ في التصنيف قد يُوهِمُ خلافَ ما كان معلومًا عند البخاري غير مجهولٍ لديه ولا منسيّ.

ولو أنَّ البخاري ذكر في الموطن الثاني في ترجمته لابن أبي يعقوب أيَّ عبارةٍ تدل علىٰ أنه ذاكرٌ ترجمتَه له في الموطن الأول (عندما سماه بابن إسحاق) غيرُ ناسٍ لها: لاستحال أن يَعُدَّ الخطيبُ ذلك خطأ، فلو قال البخاري مثلا: «قد مرَّ ذِكْرُه» أو حتىٰ: «هو ابن إسحاق»[1]، لاعْتبرنا ذلك إحالةً من البخاري علىٰ الترجمة الأولىٰ، تدل علىٰ أنه مستحضرٌ ترجمتَه السابقة، ولجزمنا أنَّ البخاري لم يَنْسَ تَقَدُّمَ ترجمته لشيخه. وبغير نحو هذه الإشارة أمكن أن يكون هذا دليلًا علىٰ أنَّ البخاري نسي أنه كان قد ترجم لشيخه هذا سابقا، ومع ذلك: فبغير نحو تلك الإشارة أيضًا: لن يَتوهَّمَ الخطيبُ وكلُّ عاقل أن البخاريَّ ظن شيخه اثنين، كما تَوهَّمَ المعلمي في فهمه لاستدراك الخطيب!

وفي الوهم الثالث الذي ذكره الخطيب البغدادي في كتابه «الموضِّح» ما يدل علىٰ أنه يتعقب

---

(١) كقول الإمام البخاري: «محمد بن حميد بن أبي الأسود: وهو ابن أبي الأسود البصري روىٰ عنه ابنه عبد الله» «التاريخ الكبير» (١/ ٦٩) رقم (١٦٥)، ولم يفرد ترجمة: لـ(محمد بن أبي الأسود)، حسب ترتيب أسماء المحمدين ممن آباؤهم بحرف الألف.

وكذلك فعل في تراجم كثيرة جدا، مثل:

- قوله: «محمد بن ذكوان وهو محمد بن أبي صالح السمان أخو سهيل» (١/ ٧٨) رقم (٢٠٣).

- وقوله: «محمد بن عبد الرحمن بن جبر الأنصاري وهو محمد بن أبي عبس» (١/ ١٦٠) رقم (٤٧٣).

البخاريَّ في هذا الصنف من الوهم أيضًا[١]، وهو وَهَمُ التصنيف لا الوهم المعرفي. فقد تعقب الخطيب الإمامَ البخاري لفصله بين ترجمتين في ظاهر الترتيب، مع أن في الترجمة الثانية ما يدل علىٰ أن البخاري ما زال يتحدث عن الترجمة الأولىٰ، مما يعني أنها ترجمة واحدة عند البخاري نفسه، لكنها عند الخطيب انفصلت بسبب خطأٍ في الكتابة. فالخطيب يوهم البخاري بخطأ قلمه، لا بخطأ معرفته.

بغض النظر عن كون الخطيب كان مصيبا في هذا التخطيء، أو غير مصيب؛ لأننا إنما نتحدث هنا عن الاستدلال بأنَّ الخطيب ربما تعقب البخاريَّ في أوهام التصنيف وخطأ القلم، بما يشبه التعقب اليوم بالخطأ الطباعي، والذي لا يعدُّه أحدٌ خطأً علميًّا معرفيًّا، وهذا المثال كافٍ لإثباته، مع تَعقبه عليه في الأخطاء العلمية المعرفية أيضًا.

فالخطيب يؤكد بذلك: أنَّ تفريق التراجم سيُفهم منه تفريق أصحابها، حتىٰ لو كان البخاري لا يقصد ذلك. فهو يؤكد بذلك علىٰ أنَّ البخاري ليس من منهجه التفريق؛ إلا عندما يكون مرجّحًا التفريق بين الأشخاص، أو نسيانًا ووَهَمًا.

وفي الوهم الثاني والأربعين: ترجم البخاري لـ(عبد الله بن ذكوان: وهو عبد الله بن أبي صالح السمان)، وذكر في آخر ترجمته حديثًا من طريق ابن أبي ذئب عن (عباد بن أبي صالح)، مما يعني أنَّ البخاري يرىٰ أنَّ عبادًا هو عبد الله[٢]. ثم ترجم البخاري لـ(عباد بن أبي صالح السمان)، وقال في ترجمته: «واسم أبي صالح: ذكوان»[٣]. فكان واضحا أن البخاري لا يفرق بين عباد وعبد الله، وأنهما عنده واحد، بدليل أنه ذكر في ترجمة عبد الله أنه يقال له عباد.

فأين هو الوهم عند البخاري في هذه الترجمة في نظر الخطيب؟

قال الخطيب: «فوهم في تركه البيان أن عبادًا هو عبد الله، وإن كان الناس مختلفين في ذلك؛

(١) انظر: «الموضح» للخطيب (١/ ١٢- ١٥).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٨٣) رقم (٢٢٩).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٣٨) رقم (١٦١٧).

إلا أنَّ الصحيح أنهما واحد»[١]. فالخطيبُ يُوهِّمُ البخاريَّ في عدم تنبيهه في ترجمة (عباد) أنه هو (عبد الله)، كما كان فعل في ترجمة (عبد الله). هذا هو وجه توهيمه فقط، لا أنَّه ظن في البخاري التفريق بينهما.

وبذلك تبيّنَ أنَّ هذا الخطأ عند الخطيب خطأٌ تصنيفي، وليس خطأً معرفيًّا.

أمَّا وجه كونه خطأ تصنيفيًّا، فمع أن بيان هذا الوجه ليس ضروريًّا لبيان ما نحن فيه؛ إلا أنَّ وجهه: هو أن من يقف علىٰ ترجمة (عباد) ولا يقف علىٰ ترجمة (عبد الله) عند البخاري يتوهم أن عبادًا غير عبد الله، وأنهما ابنان لأبي صالح ذكوان السمان، خاصة مع وقوع اختلافٍ حقيقيٍّ في ذلك بين العلماء.

وهذا التوهيم التصنيفي كرره الخطيب أكثر من مرة، سوىٰ ما سبق[٢].

وبذلك لا يكون في هذه الترجمة ومثيلاتها حجة للمعلمي فيما ينسبه للبخاري من منهج، فهي:

بين خطأ نسيان، وليس خطأ معرفيًّا بتوهم الشخص اثنين، كما سبق.

وترجمةٍ فرَّقها البخاري مع تنبيهه أنها لشخص واحد، وأنه فرقها لكي يقف الباحث عن الاسم، ولكي يعرف وجوه تسميته في الأسانيد. فمع التصريح باتحاد الترجمة جاز للبخاري أن يفرق التراجم.

وبذلك نكون قد نقضنا أدلة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ذكره حول منهج الإمام البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» في طريقة دلالته على الجمع والتفريق بين الرواة، وبينَّا أن الإمام البخاري -كغيره من المؤلفين في التراجم- يدل التفريق عنده على الافتراق بين المترجَمين؛ إلَّا إن دلَّ في ترجمته للراوي على خلاف ذلك.

---

(١) «الموضح» -الوهم (٤٢)- (١/ ١٣٤).

(٢) «الموضح» -الوهم (٤٧)- (١/ ١٤٢-١٤٤).

خاتمة المقال

*** خلاصة هذا المقال:**

أن «التاريخ الكبير» للبخاري له عدة روايات بينها اختلافٌ صادرٌ من الإمام البخاري نفسه.

١- أن آخر روايات «التاريخ الكبير» للبخاري -عرفناها- هي رواية ابن فارس.

٢- أن رواية ابن سهل المقرئ أقدم أخذًا عن البخاري من رواية ابن فارس، خلافا للمعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ.

أن الإمام البخاري كغيره من المصنفين في التراجم، يدل تفريق التراجم عنده علىٰ افتراق أصحابها، سواء تابع بين تراجم المشتبهين وقرنها أو باعَدَ بينها؛ إلا إن جاء ما يدل علىٰ خلاف ذلك.

٣- أن كلام المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق كان خطأً خالصًا، لم يُوفق فيه إلىٰ الصواب.

المصادر والمراجع

أ- المخطوطات وما لم يُنشر من الأبحاث:

١- **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم. نسخة مكتبة (لاله لي)- تركيا، رقم (٢٠٨٩/ ١).

٢- **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم. نسخة مكتبة (شهيد علي)- تركيا، رقم (٢٨٤٠).

٣- **التاريخ الكبير**، للبخاري. نسخة مكتبة (أيا صوفيا)- تركيا، رقم (٣٠٧١).

٤- **التاريخ الكبير**، للبخاري. نسخة (المكتبة الوطنية)- باريس، رقم (٥٩٠٨).

٥- **التاريخ الكبير**، للبخاري. نسخة مكتبة (كوبريلي)- تركيا، رقم (١٠٥٣).

٦- **تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ (وهو كتاب الإخوة والأخوات)**، لعلي بن المديني. نسخة مكتبة (الظاهرية)- دمشق، رقم (٢٧).

٧- **تهذيب مستمر الأوهام**، لابن ماكولا، تحقيق/ حسان بن حسين بن محمد شعبان. رسالة دكتوراه: كلية الدعوة- جامعة أم القرى (مكة المكرمة). سنة (١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ).

٨- **العلل الكبير**، للترمذي. مكتبة (أحمد الثالث)- تركيا، رقم (٥٣٠).

٩- **المعارف**، لابن قتيبة. نسخة (المكتبة الوطنية)- باريس، رقم (١٤٦٥).

١٠- **المعارف**، لابن قتيبة. نسخة (المكتبة الوطنية)- باريس، رقم (٤٨٣٣).

١١- **المعارف**، لابن قتيبة. نسخة مكتبة (تشستربيتي)- إيرلندا، رقم (٣٧٧٠).

١٢- **المعارف**، لابن قتيبة. نسخة مكتبة (برلين)- ألمانيا، رقم (٩٤١٠).

١٣- **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني. نسخة مكتبة (أحمد الثالث)- تركيا، رقم (١/ ٤٩٧).

١٤- **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني. نسخة مكتبة (تشستربيتي)- إيرلندا، رقم (٣٠١٥).

ب- المطبوعات:

١- **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، تحقيق/ باسم الجوابرة، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ).

٢- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للخليلي، تحقيق/ د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٠٩هـ).

٣- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، تحقيق/ علي محمد البجاوي، الناشر: مكتبة نهضة مصر- القاهرة.

٤- **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة.

٥- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، تحقيق/ د. عبد الله التركي، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ).

٦- **أطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي**، لابن حجر، تحقيق/ زهير الناصر، الناشر: دار ابن كثير- بيروت، ودار الكلم الطيب- دمشق، الطبعة: الأولى (١٤١٤هـ).

٧- **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي بن قليج، تحقيق/ عادل بن سعد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

٨- **أنساب الأشراف**، للبلاذري، تحقيق/ جماعة، الناشر: المعهد الألماني- بيروت. تصوير مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ).

٩- **الأنساب**، للسمعاني، تحقيق/ المعلمي وجماعة، الناشر: مطبعة محمد أمين دمج- بيروت. تصوير مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة: الأولى (١٣٩٦هـ- ١٤٠٤هـ).

١٠- **بيان خطأ البخاري**، لابن أبي حاتم، تحقيق/ المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند. تصوير دار الكتب العلمية- بيروت.

١١- **التاريخ (السفر الثاني)**، لابن أبي خيثمة، تحقيق/ صلاح بن فتحي هلل، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة، (١٤٢٧هـ).

١٢- **التاريخ**، للفلاس، تحقيق/ د. محمد الطبراني، الناشر: مركز الملك فيصل- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٣٦هـ).

١٣- **تاريخ الإسلام**، للذهبي، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى (٢٠٠٣م).

١٤- **تاريخ بغداد**، للخطيب، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

١٥- **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق/ عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر: بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).

١٦- **التاريخ الكبير**، للبخاري.

• تحقيق/ المعلمي، الناشر: دار المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولىٰ (١٩٩٤هـ- ١٩٧٨م).

• تحقيق/ محمد بن صالح الدباسي ومحمود النحال، الناشر: الناشر المتميز- الرياض، الطبعة: الأولىٰ (١٤٤٠هـ). (ولم أعز إليها إلا في موطن واحد مبينا؛ لأنها نُشرت بعد كتابتي هذا المقال ونشره الكترونيا).

١٧- **تالي تلخيص المتشابه في الرسم**، للخطيب، تحقيق/ مشهور حسن سلمان وأحمد شقيرات، الناشر: دار الصميعي- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).

١٨- **ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند**، لابن عساكر، تحقيق/ د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٩هـ).

١٩- **تسمية من روي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ (وهو كتاب الإخوة والأخوات)**، لعلي بن المديني:

• تحقيق/ د. علي محمد الجماز، الناشر: دار القلم- الكويت، الطبعة: الأولىٰ (١٤٠٢هـ).

• تحقيق/ د. باسم الجوابرة، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الأولىٰ

(١٤٠٨هـ).

٢٠- **تذهيب التهذيب**، للذهبي، تحقيق/ غنيم عباس ومجدي السيد، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٢٥هـ).

٢١- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، لابن حجر، تحقيق/ إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٦هـ).

٢٢- **تغليق التعليق**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ د. سعيد القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، ودار عمار- الأردن، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ).

٢٣- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، الناشر: دائرة المعارف النظامية- الهند، الطبعة: الأولى (١٣٢٥هـ).

٢٤- **تهذيب الكمال**، للمزي، تحقيق/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ- ١٤١٣هـ).

٢٥- **تهذيب مستمر الأوهام**، لابن ماكولا، تحقيق/ سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ).

٢٦- **الثقات**، لابن حبان، تحت مراقبة/ محمد عبد المعين خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية- الهند، الطبعة: الأولى (١٣٩٣هـ- ١٤٠٣هـ).

٢٧- **الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام**، لأبي موسى الرُّعَيني، تحقيق/ مصطفى باحو، الناشر: المكتبة الإسلامية- القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٣٠هـ).

٢٨- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند. تصوير دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى (١٣٧١هـ).

٢٩- **زوائد رجال صحيح ابن حبان**، د. يحيى الشهري، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

٣٠- **السنن**، لأبي داود.

- تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وصاحبيه، الناشر: الرسالة العالمية- دمشق، الطبعة: الأولىٰ (١٤٣٠هـ).

• تحقيق/ عادل بن محمد وعماد الدين بن عباس، الناشر: دار التأصيل- القاهرة، الطبعة: الأولىٰ (١٤٣٦هـ).

٣١- **السنن الكبرى**، للبيهقي.

• الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، الطبعة: الأولىٰ (١٣٤٤هـ).

• تحقيق/ د. عبد الله التركي، الطبعة: الأولىٰ (١٤٣٢هـ).

٣٢- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق/ حسين أسد وشعيب الأرنؤوط وبشار عواد، وجماعة، الناشر: الطبعة: الثانية (١٤٠٢هـ- ١٤٠٥هـ).

٣٣- **سيرة الإمام البخاري**، للشيخ عبد السلام المباركفوري، تحقيق/ الدكتور. عبد العليم البستوي، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).

٣٤- **الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في كتابه شعب الإيمان**، منى عبد الحكيم العسّة، الناشر: دار النوادر- دمشق، الطبعة: الأولى (١٤٢٩هـ).

٣٥- **الصناعة الحديثية في السنن الكبرى**، لنجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار الوفاء- المنصورة، الطبعة: الأولى (١٤١٢هـ).

٣٦- **الضعفاء**، للعقيلي، تحقيق/ د. مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس- المنصورة، الطبعة: الثانية (١٤٢٩هـ).

٣٧- **الطبقات**، لمسلم بن الحجاج، تحقيق/ مشهور حسن سلمان، الناشر: دار الهجرة- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ).

٣٨- **الطبقات**، لحميد بن زنجويه.

• تحقيق/ د. محمد الطبراني، الناشر: مركز البحوث والتواصل المعرفي- الرياض، الطبعة: الأولىٰ (١٤٣٩هـ).

• تحقيق/ د. رضوان الحصري، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، الطبعة: الأولىٰ (١٤٣٩هـ).

٣٩- **الطبقات**، لخليفة بن خياط، تحقيق/ د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة- الرياض، الطبعة: الثانية (١٤٠٣هـ).

٤٠- **الطبقات الصغرى**، لابن سعد، تحقيق/ د. بشار عواد معروف ومحمد زاهد جول، الناشر: دار الغرب- تونس، الطبعة: الأولى (٢٠٠٩م).

٤١- **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، تحقيق/ د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٢١هـ).

٤٢- **العلل الكبير**، للترمذي، وترتيب أبي طالب القاضي.

- تحقيق/ حمزة ديب مصطفى، الناشر: مكتبة الأقصى- عمان، الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ).
- تحقيق/ السيد صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري ومحمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٩هـ).

٤٣- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، تحقيق/ ج. برجستراسر. تصوير دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى (١٣٥١هـ).

٤٤- **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق/ د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى (٢٠٠٩م).

٤٥- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، للخطيب، تحقيق/ د. ماهر الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة: الأولى (١٤٣٢هـ).

٤٦- **الكمال في أسماء الرجال**، لعبد الغني المقدسي، تحقيق/ د. شادي النعماني، الناشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما- الكويت، الطبعة: الأولى (١٤٣٧هـ).

٤٧- **لسان الميزان**، لابن حجر، اعتنى به/ عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٣هـ).

٤٨- **المتفق والمفترق**، للخطيب، تحقيق/ محمد صادق الحامدي، الناشر: دار القادري- دمشق وبيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٧هـ).

٤٩- **مختصر تاريخ نيسابور للحاكم**، اختصار أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بخليفة النيسابوري، تحقيق/ د. بهمن كريمي، الطبعة: الأولى، الناشر: كتبخانه ابن سينا- طهران.

٥٠- **المدخل إلى علم السنن** (وصواب العنوان: **المدخل إلى السنن الكبرى**)، للبيهقي، تحقيق/ محمد عوامة، الناشر: دار اليسر- المدينة المنورة، ودار المنهاج- جدة، الطبعة: الأولى (١٤٣٧هـ).

٥١- **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، تحقيق/ الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، الناشر: دار الميمان- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤٣٥هـ).

٥٢- **المعارف**، لابن قتيبة، تحقيق/ ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة: الرابعة.

٥٣- **المعجم في مشتبه الأسماء**، لأبي الفضل الهروي، تحقيق/ نظر الفريابي، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١١هـ).

٥٤- **المعجم**، لابن المقرئ، تحقيق/ عادل سعد، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ).

٥٥- **المفاريد**، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق/ عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة دار الأقصى- الكويت، الطبعة: الأولى (١٤٠٥هـ).

٥٦- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية أبي خالد الدقاق)**، تحقيق/ د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث- دمشق، بيروت.

٥٧- **المنحة الإلهية في ترتيب معجم ابن المقرئ على الأبواب الفقهية**، د. صبري بن محمد عبد المجيد، الناشر: مطبعة العمرانية- الجيزة، الطبعة: الأولى (٢٠٠٦م).

٥٨- **المؤتلف والمختلف**، للدارقطني، تحقيق/ د. موفق عبد الله، الناشر: دار الغرب- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٦هـ).

٥٩- **المؤتلف والمختلف**، لعبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق/ مثنى محمد الشمري، وقيس التميمي، الناشر: دار الغرب- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٨هـ).

٦٠- **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**، د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار طيبة- الرياض، الطبعة: الثانية (١٤١٥هـ).

٦١- **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي، تحقيق/ المعلمي، الناشر: دار الفكر الإسلامي، الطبعة: الثانية (١٤٠٥هـ).

٦٢- **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق/ محمد رضوان عرقسوسي، وحمد بركات، وعمار ريحاوي، الناشر: دار الرسالة العالمية- بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٣٠هـ).

دليل الموضوعات

الموضوع الصفحة

المقدمة ٥

المبحث الأول: روايات التاريخ الكبير عن الإمام البخاري ٧

المطلب الأول: أهم روايات التاريخ الكبير ٨

رواية ابن سهل المقرئ ٨

رواية ابن فارس.. ٨

رواية عبد الرحمن بن الفضل الفارسي الفسوي........................ ١٠

رواية الفضل بن العباس الصائغ ١١

المطلب الثاني: بيان آخر روايات التاريخ الكبير أَخْذًا عن الإمام البخاري ١٣

خلاصة المبحث الأول ٢٧

المبحث الثاني: منهج التاريخ الكبير للبخاري في الجمع والتفريق...................٢٩

المطلب الأول: تقرير الشيخ المعلمي حول منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق ٣٠

المطلب الثاني: مناقشة تقرير الشيخ المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ ٣٢

الدليل الأول عند المعلمي: أنه وجد البخاري ربما فرق الترجمة، ومع ذلك ربما صرح أنها ترجمة لشخص واحد، مع عدم القَرْنِ بين التراجم، فكيف إذا انضم إلىٰ ذلك قَرْنُ التراجم وتواليها متتابعةً. فكان ذلك دليلا عند المعلمي علىٰ أن تفريق التراجم لا يلزم منه افتراق أصحابها. ٣٢

الحقيقة الأولىٰ: دلالة عقد ترجمتين فأكثر للراوي علىٰ التفريق هي الدلالة الأظهر علىٰ التفريق ، وهو الأصل الذي لا نخرج عنه إلا بصارف عنه ٣٢

الحقيقة الثانية: أن دلالة (القَرْن) بين التراجم التي اخترعها المعلمي دون دليل، ولا سبقه

أحدٌ من العلماء إليها، بل إنهم قد خالفوه فيها (كما سيأتي) = هي دلالةٌ تحتمل أكثر من معنىٰ (أوّلًا)، كما أن التزامها يوجب اضطرابها وفساد دلالتها (ثانيًا)................ ٣٣

الحقيقة الثالثة: أن الاستدلال لقوة دلالة تفريق التراجم علىٰ التفريق بين أصحابها ما كانت لتحتاج إلىٰ استدلال، وبيان اعتماد الأئمة عليها للاستدلال بها علىٰ التفريق ... ٣٩

١- أبو حاتم الرازي وابنه ٤٠

٢- ابن حبان ٤١

٣- الدارقطني ٤٢

٤- أبو الفضل الهروي ٤٢

٥- ابن عساكر ٤٣

٦- عبد الغني المقدسي ٤٤

٧- المزي ٤٤

٨- الذهبي ٤٥

٩- مغلطاي ٤٥

١٠- ابن حجر ٤٦

الحقيقة الرابعة: أن ما نسبه المعلمي إلىٰ البخاري من أنه إذا قرن ترجمتين فهي إشارة من البخاري إلىٰ احتمال الاتفاق- هي دعوىٰ من المعلمي، لم يذكرها البخاري، وإنما استنبطها المعلمي -قد يزعم- بالاستقراء، لكني وجدت الاستقراء لا يدل عليه، فقد يفرق البخاري التراجم ولا يقرنهما ببعض، وهو يرجح أنهما واحد ٤٧

الدليل الثاني عند المعلمي: أنه وجد كثيرا من التراجم التي أوردها البخاري متتابعةً (مع القَرْن)، كان الصواب فيها أنها لشخص واحد، أو الأرجح أنها كذلك ولو ظنًّا راجحًا، فزعم المعلمي أنه لا يصح تفريق التراجم إلا مع الجزم بافتراق الرواة، وأن غلبة الظن بافتراقهم لا تكفي للتفريق

بين التراجم، وأن هذا هو ما كان يفعله البخاري: يترجم ترجمتين، مع قَرْنهما ، للإشارة إلىٰ احتمال الاتفاق من خلال هذا الاقتران.

والرد عليه ٥٠

الدليل الثالث عند المعلمي: أنه قد وجد البخاري ربما فرّق تراجم في أبواب متباعدة، بحسب ما يفرضه عليه الترتيب الهجائي للأسماء، وهي تراجم لشخص واحد، ولا يمكن أن يُزعم وهم البخاري فيها؛ إما لتصريحه بالجمع، وإما لوضوح بُعد احتمال وهم البخاري فيها

والرد عليه ٦٩

خاتمة المقال (خلاصة هذا المقال) ٧٤

المصادر والمراجع ٧٥

دليل الموضوعات ٨٣

تمت